أثر العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي

(دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة)

إعداد

د. هاجر عبد الرحمن عبد الفتاح محمد

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة بني سويف

hagarromyh@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمد، هاجر عبد الرحمن عبد الفتاح (٢٠٢٣). أثر العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٢، ١٣٣١-١٣٧٤.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي

دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة

د. هاجر عبد الرحمن عبد الفتاح محمد

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية المدرجة في البورصة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى من خلال تطبيق تحليل الإنحدار لقياس تأثير المتغير المستقل (محددات التحصين الإداري) علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة (كمتغير وسيط) وعلى ممارسات التجنب الضريبي (كمتغير تابع) ثم قياس أثر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (٣٢) شركة من الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠م.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة (الفرض الأول)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين محددات التحصين الإداري وممارسات التجنب الضريبي بالشركات المصرية (الفرض الثاني)، كما أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة سلبية بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وممارسات التجنب الضريبي (الفرض الثالث).

وأوصت الدراسة: بضرورة اهتمام الشركات بدراسة الأثر السلبي لمحددات التحصين الإداري من خلال الحد من سلطات المدير التنفيذي وتخفيض مدة بقاءه في المنصب وتخفيض الملكية الإدارية، مع ضرورة توجيه الإهتمام لخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بإعتبارها أحد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ولدورها في الحد من السلوك الانتهازي للأدارة خاصة في ممارسات التجنب الضريبي.

الكلمات الافتتاحية: محددات التحصين الإداري - قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة – ممارسات التجنب الضريبي.

أولاً: الإطار العام للبحث

١/١: مقدمة ومشكلة البحث

تعد المعلومات المحاسبية عالية الجودة أمرًا حيويًا لضمان دقة البيانات المالية وقد يؤدي ضعف جودة المعلومات إلى مشاكل اقتصادية خطيرة، وتتميز جودة المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص النوعية من أهمها قابليتها للمقارنة.

وتعتبر البيانات المالية هي الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها توفير معلومات حول المركز المالي للمنشأة ونتائج العمليات من الربح أو الخسارة لتلبية احتياجات العديد من المستخدمين، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة لمتخذي القرار، يجب أن تكون هناك بعض الخصائص النوعية لهذه المعلومات كالملائمة والقدرة على فهم المعلومات المحاسبية و قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وقد أشارت بعض الدراسات الي وجود تأثير كبير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة قابلية بيانات القوائم المالية للمقارنة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية (Hashemi Dehchi et al., 2020) .

وتشير مقارنة معلومات القوائم المالية إلى درجة الاتساق بين القوائم المالية لشركات مختلفة، وهو مقياس هام للدلالة على جودة المعلومات المحاسبية (De Franco et al., 2011)، كما تساعد إمكانية المقارنة مستخدمي القوائم المالية فى تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات المختلفة من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين بيئة المعلومات وكذلك توجيه التخصيص الأمثل للموارد (Financial Accounting Standards Board, 2010).

وقد ظهر مفهوم التحصين الإدارى لتحقيق مصالح المديرين من خلال زيادة بقاء المدير التنفيذى فى منصبه ونمو الملكية الإدارية للأسهم وتوسيع دور المدير التنفيذى من خلال متابعة إتخاذ القرارات الملائمة لمجلس الإدارة، ويعد التحصين الإداري مفهومًا جديدًا نسبيًا في مجال الأعمال والمحاسبة، فقد تم تطوير نظرية التحصين الإداري من قبل García-Sánchez et al,2020)) ، وهي توفر فهماً أفضل لهيمنة الرئيس التنفيذي على حوكمة الشركات،حيث تفترض هذه النظرية أن –المديرين لاغنى عنهم للمساهمين ويجعل طردهم صعبًا - ويستفيد المديرون من نطاق العمل المتاح لديهم بسبب عدم تناسق المعلومات وضعف نظام الحوكمة من سيطرة المساهمين للحصول على مزايا شخصية أكبر، والحد من مخاطر الفصل، وزيادة السلطة التقديرية للقيام بذلك، ويضمن المديرون تحصينهم من خلال القيام باستثمارات خاصة، والتي يكون توجيهها وربحيتها مشروطا بتواجدهم على رأس العمل بالشركة (Bousetta Mohamed,2021).

وقد أوضحت دراسة(Salehi,Mahdi,2019) العلاقة بين آليات التحصين الإدارى والقدرة الإدارية على أداء الشركة (مقاسة بالعائد على الأصول)، من خلال ١٢٥شركة مدرجة فى بورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٠إلى ٢٠١٦بإستخدام نموذج الإنحدار،وخلصت الدراسة إلى أن آليات التحصين الإدارى قد تؤدى لتدهور الأداء المالى للشركة،بينما ترى دراسة (Temitope O.F.et al.,2020)

أن وجود ألية رقابية من جانب المساهمين تساعد على الحد من التحصين الإدارى من خلال تمكين المساهمين من إستبدال المديرين وإنضباط المديرين فى أداء أعمالهم وخضوعهم للمسائلة وتقييم القرارات المتخذة من جانبهم.

وطبقا لنظرية الوكالة والتي تعتبر المدير على أنه وكيل إنتهازي وله مصلحة ذاتية، قد تتعارض مصالحه مع توقعات المساهمين في مواجهة هذا الموقف، سيجد المساهمون المتضررون في تطورات نظريات الحوكمة مجموعة من الآليات التي تمكنهم من الحد من مدى السلطة التقديرية للمديرين وإجبارهم على مواءمة إجراءاتهم مع إجراءات المساهمين واهتماماتهم (M. Kachouri et al.,2020) ، وغالبًا ما تكون العلاقة بين المساهمين والمديرين مصحوبة بصراعات تضر بالفعالية التنظيمية، حيث يأتي تضارب المصالح من الاختلافات في تجنب المخاطرة وأفق التخطيط بين الطرفين (Bousetta Mohamed, 2021).

وقد يكون للتحصين الإداري تأثير على خصائص جودة المعلومات المحاسبية وخاصة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، لذلك تبحث هذه الدراسة في ما إذا كان للتحصين الإداري ارتباطًا بإمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية للشركات، حيث وجدت بعض الدراسات García-Sánchez et al., 2020) أن التحصين الإداري له ارتباط سلبي بإمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في بيئة بعض الدول المتقدمة ووجدت دراسة أخري أن هناك علاقة أيجابية بين مستوي التحصين الإداري متمثلة في قوة المدير التنفيذي وبين ممارسات التجنب الضريبي(Ru-Je Lee et al., 2020)، مما يوفر فكرة جديدة حول تأثير الإدارة على خصائص جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تأثيرها علي جودة التقارير المالية، وأيضا علي ممارسات التجنب الضريبي بالشركات، كما وجد أن تباين قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية مع الشركات المماثلة ينبع أساسًا من اختيار المديرين الاستثماري، حيث تدعم هذه النتيجة تأكيد مجلس معايير المحاسبة المالية أن قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية هي جودة إعداد التقارير التي ينبغي تعزيزها بين الشركات التي لديها أحداث اقتصادية مماثلة FASB, (2018).

أما عن تاثير قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة علي ممارسات التجنب الضريبي، فقد أشارت دراسة (Li Qingyuan & Wang Lumeng, 2021) إلى أنه كلما زادت إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية كلما انخفضت درجة التجنب الضريبى للشركات،حيث يعد التأثير الرادع لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على التجنب الضريبي أكثر أهمية بالنسبة للشركة ذات بيئة المعلومات الأكثر غموضًا والتى تواجه منافسة عالية في سوق المنتجات، كما يمكن أن تلعب قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة دور الحوكمة وتقوم بتخفيض التجنب الضريبى للشركات،كما توسع وتعمق البحث في تأثير الحوكمة لمقارنة المعلومات المحاسبية من منظور التجنب الضريبي.

في الوقت نفسه يمكن للمعلومات المحاسبية الأكثر قابلية للمقارنة تحسين كفاءة الرقابة الداخلية للشركات عن طريق تقليل تكلفة جمع المعلومات مما يؤدى الى زيادة التكلفة الحدية للإدارة لتنفيذ أنشطة تجنب الضرائب لتحقيق منافع خاصة لها (Li Qingyuan et al. ,2021)، وبهذه الطريقة

فإنه يقلل من رغبة الإدارة في القيام بممارسات التجنب الضريبى خاصة فى ظل وجود مشاكل الوكالة كقيد من القيود المفروضة على الشركات.

ومع ذلك فإن الابحاث حول إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على ممارسات التجنب

الضريبي لم يتم الإهتمام بها نظرًا لصعوبة قياس قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، حيث حاولت بعض الدراسات حل مشكلة قياس قابلية المقارنة للمعلومات المحاسسبية من خلال دراسة درجة التناسق بين المعايير المحاسبية والاختلاف في طرق المحاسبة وجودة الأرباح بين الشركات، ويعد (De Franco et al. ,2011) أول من قام بشكل مبتكر ببناء طريقة لقياس قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، وقد بدأت بعد ذلك العديد من الدراسات حول أثر مقارنة المعلومات المحاسبية في جذب اهتمام كثير من الأكاديميين، ومن أهمها تأثيرها علي جودة التقارير المالية، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد أي بحث حتى الآن في البيئة العربية عامة وفي مصر بصفة خاصة _ حسب علم الباحثة- قام بدراسة تأثير محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة و أنعكاس ذلك على ممارسات التجنب الضريبي فى الشركات العاملة فى البيئة العربية أو المصرية، حيث إهتمت بعض الدراسات القليلة بدراسة العلاقة بين آليات التحصين الإدارى والأداء المالي للشركة فقط، وهو مايمثل فجوة بحثية في هذا المجال دفعت الباحثة إلى إجراء بحث متعمق حول أثر محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وأنعكاس ذلك علي ممارسات التجنب الضريبى للشركات.

لذلك فى هذه الدراسة يتم تحليل العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وتقدم أيضا أدلة إضافية للعوامل التي تؤثر على التجنب الضريبي وتعزز فهم دور قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في تأثيرها على ممارسات التجنب الضريبى للشركات، وهو ما يعد أضافة علمية في هذا الجانب.

وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في الأجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم ومحددات التحصين الإداري؟

- ما هو أثر التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمقارنة؟

- ما هو أثر التحصين الإداري على ممارسات التجنب الضريبي؟

- ماهو أثر قابلية الملعومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي بالشركات؟

- ماهو أثر العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي.

٢/١: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في قياس أثر العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي، حيث يتم ذلك في ضوء مايلي:

- قياس مدي تأثير محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة للمقارنة.

- قياس مدي تأثير محددات التحصين الإداري على ممارسات التجنب الضريبي.

- قياس مدي تأثير قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي.

- قياس أثر العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي.

٣/١: أهمية ودوافع البحث:

من الناحية العلمية، يعتبر هذا البحث أحد الدراسات القليلة التي تتناول دراسة تأثير محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وأنعكاس ذلك علي ممارسات التجنب الضريبي،حيث تعتبر قضية التحصين الإداري وعلاقتها بقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وأثر ذلك علي ممارسات التجنب الضريبي من القضايا التي ما زالت تلقي أهتمام الباحثين في مجال المحاسبة المالية علي المستوي الدولي نظرا لندرة الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة، وهو ما يعطي الدافع لهذه الدراسة لملئ هذه الفجوة من أستكشاف طبيعة هذه العلاقات وذلك من خلال أضافة جانب جديد لتأثير محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وعلي ممارسات التجنب الضريبي .

ومن الناحية العملية تحاول هذه الدراسة تقديم أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية عن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في ظل بعض النظريات التفسيرية التي استخدمت في هذا المجال وهو ما قد يساهم في تقليل الجدل المثار حول العلاقات بين هذه المتغيرات والتي أثيرت في الدراسات القليلة السابقة التي أجريت بالدول المتقدمة، وبالتالي يوفر هذا البحث دليل تطبيقي من بيئة الأعمال المصرية عن أثر التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة علي ممارسات التجنب الضريبي بالشركات المصرية، وهو ما يساهم بشكل كبير في مساعدة أصحاب المصالح بالمنشأة علي تقييم مدي أعتمادهم علي القوائم المالية عند اتخاذ القرارات.

٤/١: منهجية البحث

تحقيقا لأهداف هذا البحث، أعتمدت الباحثة علي المنهج الأستقرائي في مراجعة أدبيات المحاسبة المتعلقة بموضوع البحث بهدف الأستفادة منها في صياغة الأطار النظري للبحث، وأستخدمت المنهج الأستنباطي لأستكشاف وتفسير طبيعة العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وأثرهاعلي ممارسات التجنب الضريبي، كما قامت الباحثة بدراسة تطبيقية مستخدمة أسلوب تحليل المحتوي في التقارير السنوية لعينة الشركات الصناعية المساهمة المصرية

المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، بهدف تطوير نماذج لقياس هذه العلاقات واختبار فروض البحث .

١/٥: نطاق البحث:

يتمثل نطاق البحث في:

- أستخدم البحث أربع محددات للتحصين الإداري (الملكية الإدارية – أزدواجية دور المدير التنفيذي – عمر المدير التنفيذي- مدة بقاء المدير التنفيذي) بأعتبار أن هذه المحددات هي الأكثر تأثيرا- حسب قراءات الباحثة- علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وعلى ممارسات التجنب الضريبي.

- تطبيق قابلية القوائم المالية للمقارنة على عينة من المنشأت الصناعية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك للحد من أثر أختلاف طبيعة النشاط على نتائج الدراسة، وهو ما يساهم في زيادة فاعلية النتائج والأستفادة منها داخل القطاع الصناعي.

١/٦: خطة البحث:

بعد تناول الباحثة مقدمة وطبيعة مشكلة البحث وتوضيح أهداف وأهمية البحث من

خلال الأطار العام للبحث، يتم تقسيم باقي أجزاء البحث كالتالي:

٢ - تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

٣ - تحليل أثر محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

٤- تحليل أثر محددات التحصين الإداري على ممارسات التجنب الضريبي.

٥- تحليل أثر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي

٦: منهجية الدراسة التطبيقية

٧- نتائج وتوصيات البحث

٨- مراجع البحث.

٢- تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

تستعرض الباحثة في هذا الجزء بعض الدراسات التي إطلعت عليها، والمتعلقة بموضوع البحث للتعرف على ما توصلت اليه من نتائج، للاستفادة منها في استكمال جوانب البحث الحالي، وبما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

٢/ ١: دراسة (Jared Moore et al., 2017)

تبحث هذه الدراسة في إمكانية وكيفية تفاعل العديد من اليات التحصين الإداري داخل الشركة وهيكل الملكية للتأثير على إدارة الضرائب، باستخدام عينة من ٤٠٠٠ ملاحظة للشركات الأمريكية تغطي

الفترة ١٩٩٩-٢٠١٣، وقد وجدت أن هيكل مجلس الإدارة المصنف وحالة الشركة العائلية يرتبطان سلبًا بالتجنب الضريبي، ومع ذلك عند حساب التفاعل بين هيكل مجلس الإدارة وحالة الشركة العائلية، نجد أيضًا أن الارتباطات السلبية بين كل من إجراءات التحصين وإدارة الضرائب تنطبق فقط في حالة عدم وجود آليات التحصين الأخرى، كما وجدت الدراسة أن المستويات الأعلى من المراقبة من قبل المستثمرين المؤسسيين تحيد التفاعل بين وجود مجلس الإدارة المصنف ووضع الشركة العائلية، وتسلط هذه الدراسة الضوء على أن آليات الحوكمة / المراقبة يمكن أن تتفاعل بطرق معقدة، بما في ذلك تأثير التوازن بين آليات التحصين على سلوك الإدارة الضريبية.

٢/٢: دراسة (Kachouri et al., 2020)

الغرض من هذه الدراسة هو مناقشة العلاقة بين التحصين الإداري (ME) والمسئولية الاجتماعية للشركات (CSR) والتنوع بين الجنسين، حيث تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة (BGD) والتنوع بين الجنسين في فرق الإدارة العليا (TMT) على العلاقة بين ME و CSR، وتستخدم هذه الدراسة مجموعة البيانات عن ٣٠٠ شركة بريطانية مدرجة بالبورصة خلال ٢٠٠٥- ٢٠١٧، تظهر النتائج أن العلاقة التأثيرية بين المسئولية الاجتماعية للشركات والتحصين الإداري تكون أكثر وضوحًا في الشركات التي يكون فيها مستوى النساء في مجالس الإدارة أعلى، وقد تكون النساء في TMT أقل استجابة لتفضيل المساهمين لمخاوف المسئولية الاجتماعية للشركات المحدودة، ولكن يمكن لوجود نسبة أعلى من النساء في مجلس الإدارة التخفيف من هذا التأثير، كما تشير هذه الدراسة إلى العلاقة الديناميكية بين المسئولية الاجتماعية للشركات والتحصين الإداري.

٢/ ٣: دراسة (García-Sánchez et al., 2020)

تتناول هذه الدراسة دور التحصين الإداري في علاقة المسئولية الاجتماعية للشركات و إدارة الأرباح(EM)،حيث تفحص العلاقة بين أداء المسئولية الاجتماعية للشركات و(EM) في وجود تحصين إداري والتأثير المباشر للتحصين الإداري على فصل المسئولية الاجتماعية للشركات، حيث تقدم هذه الدراسة دليلاً على جانب لم يتم تقديره مسبقًا ولكنه مهم بشكل أساسي، أي التحصين الإداري، والذي قد يؤثر بشكل كبير على جودة الأرباح وكذلك مستوى التوافق بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي، حيث تدعم تحليلات الدراسة أن التحصين الإداري يعدل بشكل كبير العلاقة بين أداء المسئولية الاجتماعية للشركات و EM.

٤/٢: دراسة (Seyed Mozaffar Mirbargkar et al., 2020)

هدفت هذه الدراسة الى قياس التأثير الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة ومستوي الاحتفاظ بالنقدية. وشملت عينة الدراسة ٩٠ شركة غير مالية مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية (TSE) بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، وباستخدام نماذج الانحدار الخطي. تظهر نتائج البحث أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تزيد من جودة المعلومات المحاسبية وتقلل من عدم تناسق المعلومات، كما تشير النتائج إلى أن جودة المعلومات المحاسبية المنخفضة تؤدي لزيادة

احتفاظ الشركة بالنقدية. علاوة على ذلك، من خلال إضافة جودة المعلومات المحاسبية (كمتغير وسيط) إلى النموذج، توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والاحتفاظ بالنقدية مما يشير الى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تعزز من جودة المعلومات المحاسبية التي تقلل بشكل غير مباشر وبشكل كبير من الموجودات النقدية.

٥/٢: دراسة (Qifeng Wu ,2020)

بحثت هذه الدراسة في ما إذا كان للتحصين الإداري ارتباطًا بإمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية للشركات، حيث وجدت أن التحصين الإداري له ارتباط سلبي بإمكانية مقارنة المعلومات المالية، كما وجدت أن التحصين الإداري يخفف من العلاقة الإيجابية المتوقعة بين إمكانية مقارنة المعلومات المالية وعوائد ما بعد الاندماج، كما أوضحت أن المديرين الراسخين يميلون إلى إعطاء أهتمام أقل لإمكانية مقارنة المعلومات المالية للشركات المستهدفة في عملية الأندماج والأستحواذ، بصفة عامة، تشير هذه النتائج إلى أن التأثير السلبي للمديرين المتحصنين على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية غالبًا ما ينبع من اختيارهم الاستثماري.

٦/٢: دراسة (Ru-Je Lee et al., 2020)

تستكشف هذه الدراسة العلاقة بين قوة الرئيس التنفيذي (كأحد محددات التحصين الإداري) وتجنب الشركات للضرائب، من خلال فحص الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة من تايوان، حيث تم الحصول على بيانات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ عن الشركات التي تم أخذ عينات منها من قاعدة بيانات مجلة Taiwan Economic Journal، وتشير نتائج الدراسة إلى أنه كلما زادت القوة الشاملة للرؤساء التنفيذيين، كلما تم تخفيف التجنب الضريبي بشكل عام، وتتوافق هذه النتيجة مع نظرية الإشراف القائلة بأن الرؤساء التنفيذيين يهتمون بسمعة الأعمال والمسئولية الاجتماعية للشركات، وتقسم هذه الدراسة سلطة الرئيس التنفيذي إلى أربع فئات، بالنسبة إلى الرؤساء التنفيذيين ذوي الحقوق الهيكلية العالية، لا توجد أهمية للتجنب الضريبي. يُظهر الرؤساء التنفيذيون الذين يتمتعون بسلطة ملكية عالية سلوكًا ضريبيًا يتوافق مع فرضية تقارب المصالح، ويقللون من التجنب الضريبي أثناء السعي وراء مصالحهم الخاصة، وبناءً على خبرتهم المهنية فإن الرؤساء التنفيذيين الذين يتمتعون بخبرة ونفوذ قوي يكونون أكثر أهتماما بشأن مخاطر السمعة؛ ومن ثم فإنهم يبتعدون عن ممارسات التجنب الضريبي ولديهم نهج متحفظ للاستثمارات. كما يمكن للمديرين التنفيذيين الذين يتمتعون بسلطة ومكانة عالية التعلم من الخبرات السابقة حول ممارسات تجنب الضرائب.

٧/ ٢: دراسة (Bousetta Mohamed, 2021)

تستند هذه الدراسة إلى نظرية الوكالة والتحصين الإداري، وتفترض أن ميل الرؤساء التنفيذيين لتحصين أنفسهم يمكن أن يؤثر على الأداء المالي للشركة، حيث بحثت هذه الدراسة العلاقة بين الأبعاد والآليات التي من خلالها يحصن المديرون أنفسهم ويؤثرون على أداء الشركة وأستخدمت الدراسة طريقة انحدار OLS لشرح العلاقات المفترضة بين التحصين الإداري وأداء الشركة، من خلال عينة مكونة من ٥٥ شركة مغربية مدرجة في قائمة الشركات خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩،و تشير النتائج

إلى أن التحصين الإداري ليس بالضرورة ضارًا، كما تري بعض نظريات الحكم،على العكس من ذلك يمكن أن يكون له تأثير مفيد على تكوين الثروة للمساهمين والمديرين.

٨/٢: دراسة (Ebenezer Lamptey et al., 2021)

حيث تقوم هذه الدراسة بفحص الارتباط بين تأخر تقرير المراجعة (ARL) والتحصين الإداري باستخدام البيانات الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٦، بالتطبيق على عينة تتكون من ٥١٥٥ ملاحظة خلال هذه الفترة، للتحقيق فيما إذا كان سلوك المديرين الراسخين يؤثر على الوقت الذي يستغرقه المراجعون لتنفيذ عملية المراجعة. إن طول المراجعة السنوية هو العامل الأكثر أهمية في تحديد توقيت وملاءمة التقارير المالية، وقد أستخدم للدلالة على وجود التحصين الإداري مؤشر الترسيخ (EINDEX) الذي أنشأه (Bebchuk et al. 2009).

وقد وجدت الدراسة علاقة سلبية بين تأخر تقرير المراجعة ومؤشر التحصين الإداري، كما وجدت ارتباطًا سلبيًا بين الأحكام التي تقيد حقوق المساهمين والأحكام التي تثبط عمليات الاستحواذ، بشكل عام تشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن تحصين الإدارة يزيد من الانتهازية الإدارية ويزيد من جهود المراجعين والوقت الذي يقضيه المراجعون لإكمال عملية المراجعة.

٩/٢: دراسة (Li Qingyuan & Wang Lumeng 2021)

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه كلما زادت إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية كلما انخفضت درجة التجنب الضريبى للشركات، حيث يعد التأثير الرادع لقدرة المعلومات المحاسبية للمقارنة على التجنب الضريبي أكثر أهمية بالنسبة للشركة ذات بيئة المعلومات الأكثر غموضًا والتى تواجه منافسة عالية في سوق المنتجات.

كما تشير الاختبارات الإضافية أن التأثير الرادع لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على التجنب الضريبي يكون أكثر وضوحًا في المناطق ذات الالزام الضريبي المنخفض مما يدل على أن إمكانية مقارنة البيانات المالية يمكن أن تحل محل الالزام الضريبى.

وتقدم هذه الدراسة دليلاً على أن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يمكن أن تلعب دور حوكمة وتقوم بتخفيض ومنع التجنب الضريبى للشركات، كما توسع وتعمق البحث في تأثير الحوكمة لمقارنة المعلومات المحاسبية من منظور التجنب الضريبي.

١٠/٢: دراسة (Maryam Seifzadeh , 2021)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التحصين الإداري وفرصة الأحتيال في المعلومات المالية، والتي تعد المصدر الوحيد المتاح لقرارات المساهمين، لذا فإن دقتها وموثوقيتها لهما أهمية كبيرة. ومن ثم، فإن إدراك العوامل المساهمة في الوقاية من تشويه المعلومات المالية أمر حيوي.

وقد تم تحليل العوامل لخمسة متغيرات [ازدواجية الرئيس التنفيذي (CEO) والملكية الإدارية واستقلالية مجلس الإدارة وتعويضات مجلس الإدارة وفترة عمل الرئيس التنفيذي] وهي العوامل التي تعتبر محددات للتحصين الإداري.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية وهامة بين التحصين الإداري وفرصة الأحتيال في المعلومات المالية، وهذا يعني أن المديرين الذين يتمتعون بدرجة أعلى من التحصين الإداري هم أكثر عرضة لخلق القيمة واكتساب الثروة للشركة، وهذا بسبب عدم إهدار موارد الشركة من خلال تعزيز آليات الرقابة.

١١/٢: دراسة (Christelle Antounian et al., 2021)

تبحث هذه الدراسة في التأثير التفاضلي للتحصين الإداري المفرط الإيجابي والسلبي على حساسية أداء دوران الرئيس التنفيذي، وتعويضات الرئيس التنفيذي، وأداء الشركة، وتقيس درجة الترابط الإداري باستخدام المؤشر الإلكتروني الذي قدمه (Bebchuk et al.2009)، حيث تشير النتائج التي توصلت إليهاالدراسة إلى أن الزيادة في مدة تعيين الرئيس التنفيذي تقلل من احتمالية دوران الرئيس التنفيذي بسبب الأداء الضعيف،وتظهر أيضًا ارتباطًا إيجابيًا بين التحصين المفرط ومكافآت الرؤساء التنفيذيين حيث يكتسب المديرون المزيد من القوة والسلطة عندما يتم تحصينهم، من ناحية أخرى فإن التعزيز الزائد للرئيس التنفيذي له علاقة عكسية بأداء الشركة وقيمة الشركة. بشكل عام، تقترح أن التحصين الإداري المفرط له تأثير عكسي على مراقبة مجلس الإدارة ورفاهية المساهمين.

١٢/٢: دراسة (Mahdi Salehi et al., 2021)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين بعض عوامل الشركات والتحصين الإداري في الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال ٢٠١١-٢٠١٧. تم استخدام نماذج انحدار البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات، وقد أشارت النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن أربعة عوامل مؤسسية، هي إدارة الأرباح الحقيقية، وإدارة الأرباح بالاستحقاق، والملكية المؤسسية، واستقلال مجلس الإدارة، لها علاقة كبيرة بالتحصين الإداري.

في هذه الدراسة، تم حساب المؤشر المختلط للتحصين الإداري باستخدام تحليل المكون الرئيسي بناءً على أربع آليات حوكمة للنسبة المئوية للأسهم المتاحة للرئيس التنفيذي، وثنائية الرئيس التنفيذي، ولوغاريتم تعويض الرئيس التنفيذي، ومدة الرئيس التنفيذي.

وتستنتج الباحثة من تحليل الدراسات السابقة ما يلي:

- معظم الدراسات السابقة والتي تتعلق بتأثير محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وكذلك تأثير قابلية المعلومات المحاسبية على ممارسات التجنب الضريبي تمت في بيئات متقدمة وبيئات مختلفة عن طبيعة بيئة الشركات بمصر وكانت نتائجها متضاربة نتيجة لأختلاف بيئة التطبيق بينها.

- بعض الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة ومتغير واحد كالأداء المالي أو إدارة الأرباح أو الأحتفاظ بالنقدية، ولم تسعي أي دراسة عربية أو أجنبية – حسب علم الباحثه حتى تاريخ إعداد هذا البحث - الي دراسة تأثير العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي وهو ما يعطي لهذا البحث أهمية كبيرة ويمثل فجوة بحثية تستحق الدراسة.
- أن هذه الدراسة تعتبر من المحاولات الأولي بمصر التي تتناول دراسة العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي، وهو مايعطي لهذه الدراسة أهمية خاصة في الجانب النظري والجانب التطبيقي ويعتبر أضافة الي أدبيات المحاسبة المالية والي المكتبة العربية.

٣- تحليل أثر محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

يمكن تعريف مفهوم التحصين الإدارى بأنه مجموعة من الإستراتيجيات التى يتبناهاالمديرون لزيادة دورهم فى إدارة الشركة وزيادة فرصهم فى تعظيم رأس المال (Temitope O.F.et al.,2020)، كما تشير دراسة (Lan Le et al.,2019) على إنه المدى من عدم إلتزام المديرين الكامل بأليات نظام حوكمة الشركات الذى يوضح آليات الرقابة ومراقبة مجلس الإدارة لقراراتهم وأعمالهم، حيث يعمل المديرين على إستغلال نواحى الضعف فى أعمال الرقابة لتحقيق مصالحلهم، فالمديرون الذين يتمتعون بالتحصين قد يتبعون سياسات مالية تحقق مصالحهم الذاتية أكثر من مصالح المساهمين.

وتشير دراسة (Ammari, 2016) أن للتحصين الإدارى إستراتيجيات يستخدمها المديرين التنفيذين لتغيير البيئة التى تعمل فيها الشركة (هيكل الرقابة، المنافسة في سوق التوظيف، العلاقات مع الشركاء) لزيادة قوتهم ضد المساهمين والشركاء المختلفين للشركة.

ويرى (Maali Kachouri, 2020) أن التحصين الإدارى يتمثل في مجموعة من السياسات التى يقوم بها المديرين لزيادة القوة الذاتية والشرعية لهم أمام المساهمين وإستغلال نقاط الضعف فى البيئة الرقابية للشركة لإحتفاظهم بمناصبهم وأوضاعهم المالية وتحسين الأداء المالى للشركة والحكم على قرارتهم نتيجة الفصل بين الإدارة والملكية.

وتعني حالة التحصين للمديرين أن لديهم مراقبة أقل من المساهمين من هؤلاء المديرين غير المتحصنين،حيث تزداد تكاليف الوكالة مع انخفاض مراقبة مجلس الإدارة والمساهمين ، فمع انخفاض المراقبة من المساهمين فإن المديرين الراسخين(المتحصنين) يديرون بسهولة الأعمال التي تفضل مصلحتهم الذاتية بدلاً من مصالح المساهمين، لذلك تري نظرية الوكالة بأن المديرين الراسخين يتخذون قرارات متعلقة بالاستثمار "لبناء إمبراطورية" لإفادة أنفسهم، مثل متابعة نمو الشركة أو زيادة الأعمال أو القطاعات الجغرافية من خلال صفقات الاندماج والاستحواذ (Hope and Thomas , 2018) ، كما قد تقلل هذه القرارات المتعلقة بالاستثمار أرباح التشغيل وتخفض قيمة الشركة، مما قد يحفز المديرين الراسخين للتعتيم على المعلومات المالية غير المفيدة في قرارات إعداد التقارير الخاصة بهم.

علاوة على ذلك، تزيد استراتيجيات الاستثمار القوية للمديرين الراسخين من تعقيد عملياتهم التجارية، مما يغير الظواهر الاقتصادية للشركات في وقت لاحق، حيث يشير بيان FASB لمفاهيم المحاسبة المالية رقم ٨ (FASB, 2018) إلى أنه عندما يتغير الاقتصاد الأساسي للشركات، يجب أن تتغير قابلية مقارنة البيانات المالية، وفقًا لذلك تتبع القرارات التشغيلية للمديرين الراسخين من ضعف مراقبة مجلس الإدارة الذي يحول الأنشطة الاقتصادية لشركاتهم، وتؤدي قراراتهم المتعلقة بإعداد التقارير المالية معًا إلى إمكانية مقارنة محاسبية أقل من نظرائهم في الصناعة (Qifeng Wu,2020).

وبشكل عام، فإن المديرين الراسخين يستفيدون من ميزة المراقبة المنخفضة من المساهمين في قرارات الاستثمار، حيث يغيرون مسار العمليات التجارية مما يؤدي إلى تخفيض قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة مع أقرانها في الصناعة، علاوة على ذلك قد يقلل المديرون الراسخون من مستوى القابلية للمقارنة في إعداد التقارير المالية عن قصد كأحد الخيارات للتعتيم على الأداء المنخفض للأدارة ودرء مقدمي العطاءات المحتملين(Hashemi et al.,2020) كما تشير دراسة (Qifeng Wu,2020) إلى أن الشركات ذات التعقيد في هياكل الأعمال ترتبط ببيانات مالية أقل قابلية للمقارنة من نظيرتها في الصناعة، وتشير هذه الأسباب إلى آثار التحصين الإداري على قابلية المقارنة المحاسبية ربما من خلال قرارات الاستثمار، مثل توسيع الأعمال التجارية في قطاعات جديدة.

وفقًا لذلك، هناك عددًا من المحددات التي يمكن أن تفسر التحصين الإداري مثل (ملكية الإدارة، وعمر المدير التنفيذي، ومدة بقاء المدير التنفيذي في المنصب، والجمع بين أدوار الرئيس والمدير التنفيذي) والتي يمكن أن يكون لها تأثير على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

وتتمثل أهم محددات التحصين الإداري فيما يلي:

١- الملكية الإدارية

تعترف الأدبيات في مجال الإدارة بالملكية الإدارية كآلية حوافز مالية ورافعة لترسيخ الإدارة، وبالتالي وفقًا لنظرية "تقارب المصالح"، كلما زادت أهمية الملكية الإدارية، زادت مواءمة المصالح بين المديرين التنفيذيين والمساهمين، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة. في الواقع يصف العديد من المؤلفين الملكية الإدارية بأنها آلية حوكمة تمنع تضارب الوكالات من خلال التوفيق بين المديرين ومصالح المساهمين، حيث أشارت دراسة ((Mahdi Salehi et al., 2021 الي أن تكاليف الانحراف عن القيمة تعظم الانخفاض مع زيادة الملكية الإدارية، بمعنى آخر كلما زادت حصة رأس المال المحتفظ بها، زادت خيارات المديرين لصالح منافعهم المتصورة كمساهمين. ومع ذلك، فإن المساهمة الأقل للمديرين من شأنها أن تقود الوكيل لتفضيل المصالح الشخصية، دون التأثير على ثروة المساهمين، في المقابل تؤكد الأدبيات المتعلقة بالتحصين الإداري أنه عندما تصبح هذه المشاركة في رأس المال أكثر أهمية، يهرب المدير التنفيذي من مراقبة المساهمين (Ammari et al., 2016)، وهكذا كلما زادت النسبة المئوية للأسهم المملوكة للسلطة التنفيذية، ستزداد قدرتها على الانسحاب من سيطرة المساهمين وإدارة الشركة وفقًا لمصالحها الخاصة بدلاً من أهداف المالكين.

لذلك، يمكن أستنتاج أن المساهم التنفيذي يواجه مقايضة بين المزايا التي يمكن أن يستمدها من سيطرته (مثل الفوائد العينية، والمكافآت) والمزايا كمساهم.

لذا نتوقع أن زيادة الملكية الإدارية (كأحد محددات التحصين الإداري) قد تؤثر على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

٢- إزدواجية دور المدير التنفيذي

إزدواجية دور المدير التنفيذي، يمكن أن تعزز التحصين الإداري من خلال الجمع بين أدوار الرئيس والمدير التنفيذي (Ru-Je Lee et al., 2020)،حيث يسمح هيكل القيادة المزدوج هذا للرئيس التنفيذي بتعزيز الهيمنة الهيكلية والمعلوماتية على مجلس الإدارة وتحرير نفسه من إشراف المديرين، في الواقع يمنح منصب إزدواجية دور المدير التنفيذي أمتيازات مهمة فيما يتعلق بجدول الأعمال والمناقشة في اجتماعات مجلس الإدارة، كما أنه يمنح الشخص القدرة على التحدث نيابة عن مجلس الإدارة (Salehi et al., 2015)، علاوة على ذلك، من خلال العمل في لجنة الترشيح، قد يشارك المدير بشكل كبير في عملية اختيار المديرين، وبالتالي يفضل المديرين الداخليين أختيار المرشحين الخارجيين ذوي التبعية غير الرسمية أو الاجتماعية (الخلفية الوظيفية، علاقات الصداقة)، حيث قد يشعر هؤلاء المدراء بأنهم ملتزمون اجتماعيًا تجاه المدير التنفيذي الذي فضل تعيينهم، مما يقلل من فعالية مجلس الإدارة. وفيما يتعلق بهذه العلاقات، في ضوء ما سبق من المتوقع أن التحصين الإداري قد يؤثر على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

٣- عمر المدير التنفيذي

يُظهر التحليل النفسي لسلوك المديرين بحثًا عن ترسيخ أنفسهم، أهمية عمر الرئيس التنفيذي كمقياس لمستوى ترسيخهم، فبمرور الوقت تتغير أحكام وقرارات الرؤساء التنفيذيين مع تضاؤل سمعتهم في سوق العمل الإداري واحتمال وضع أنفسهم بشكل شرعي في هذا السوق مع أقتراب سن التقاعد، وتؤدي الأدبيات المختلفة التي تبحث في تأثير سن الرئيس التنفيذي على عملية خلق القيمة إلى أحكام متناقضة، حيث وجدت الحجج الأولى المستندة إلى البعد المعرفي للمدير أن تقدم العمر يصاحبه تراكم الموارد والقدرات الهامة لصالح خلق القيمة (Lovata et al., 2016)، في المقابل تسلط دراسات أخرى الضوء على أن أداء الشركة يتدهور مع تقدم العمر في الرؤساء التنفيذيين، فمع اقتراب التقاعد يبدأ الرئيس التنفيذي في النظر إلى مخاطر الاستبدال على أنها احتمال متزايد (Lin et al., 2014)، بينما تقل جاذبيته في سوق العمل الإداري مع مرور الوقت، في مثل هذه الظروف قد ينوي المدير تعظيم المنفعة الخاصة به على حساب مصالح المساهمين واتخاذ القرارات التي لا يمكن إلا للمدير تنفيذها.

وبالتالي، قد يشجع اقتراب نهاية العمل للمديرين التنفيذيين على تفضيل الاستثمارات المتوسطة والقصيرة الأجل على الاستثمار طويل المدى من أجل تحسين النتائج الفورية وتلقي التعويض في أسرع وقت ممكن.

٤- فترة المدير التنفيذي

تظهر بعض الدراسات (Qifeng Wu, 2020)، أن فترة عمل الرؤساء التنفيذيين هي المحدد التفسيري الأكثر تقدمًا للتحصين الإداري، فمع زيادة الأقدمية سيكون لدى المدير الوقت اللازم لتوحيد السلطة التقديرية من خلال بناء شبكة العلاقات التعاونية مع أصحاب المصلحة وإبرام العقود الضمنية، ومن خلال هذه العلاقات يتمكن الرئيس التنفيذي من جعل استبداله عملية صعبة وهذا يعزز التحصين الإداري،علاوة على ذلك تمكن المدة الطويلة للرئيس التنفيذي بالشركة التأثير على اختيار المديرين من أجل ملء مجلس الإدارة بالأعضاء الداعمين، وبالمثل تنص الأدبيات الخاصة بنظرية المراتب العليا على أن الشركات التي يقودها مديرين تنفيذيين لفترات طويلة سوف تميل إلى إظهار قابلية أقل لمقارنة بيانات القوائم المالية (Mahdi et al.,2019) ، من ناحية أخرى عندما يكتسب الرئيس التنفيذي الخبرة في مجال العمل والقوة ضد مجلس الإدارة والمساهمين خلال فترة ولايتهم، فهم أقل اهتمامًا بالأمن الوظيفي وأكثر استعدادًا للانخراط في استثمارات تقديرية غير فعالة، كما يزداد خمول الرؤساء التنفيذيين وتجنبهم للمخاطرة مع الحيازة حيث يبدو أن الرؤساء التنفيذيين ذوي الفترات الطويلة أكثر تحفظًا في صنع القرار وأقل ميلا لمقارنة بياناتهم المالية مع الشركات الأخري النظيرة،بالمقابل الشركات التي لديها رؤساء تنفيذيون بفترات أقصر ستظهر أداءً أعلى وميل أكثر لمقارنة بيانات القوائم المالية مع الشركات النظيرة (Qifeng Wu, 2020)، في الواقع يبدو أن مجال عرض الرؤساء التنفيذيين مقيَّد بدرجة أكبر بسبب مراقبة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، الأمر الذي سيؤدي على الأرجح إلى قرارات شاملة أفضل، إلى جانب ذلك يميل الرؤساء التنفيذيون ذوا الفترات القصيرة إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر جرأة وصرامة لإبلاغ السوق بكفاءتهم وقدراتهم المتفوقة، والتي بدورها تؤثر على أداء الشركة وتجعلها تفضل مقارنة قوائمها المالية مع الشركات الأخري لأثبات كفائتها في إدارة الشركة، من ناحية أخرى تفترض نظرية الإشراف التوافق الوثيق بين مصالح الرئيس التنفيذي (الوكيل) ومصالح شركتهم،حيث يشير هذا السلوك غير الأناني والإيثاري إلى أن الوكيل (المدير التنفيذي) يتخذ قرارات مفيدة نيابة عن الشركة، علاوة على ذلك فإن عدم اليقين والتعقيد في عملية صنع القرار سيتطلبان مديرًا يتمتع بمهارات معرفية محددة لا يمكن اكتسابها وتعزيزها إلا بالوقت الذي يقضيه في إدارة الأعمال، وفقًا لذلك من المتوقع أن يكون هناك علاقة تأثيرية بين فترة عمل المدير التنفيذي وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة .

وبعد تناول الجانب النظري عن تأثير محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، تتمثل أهم الفروض فيما يلي:

H1: هناك أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لمحددات التحصين الإداري بالشركة علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

ويتم ذلك من خلال الفروض الفرعية التالية:

H1a : هناك أثر سلبي لحجم ملكية الإدارة علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة .

H1b: هناك أثر سلبي لإزدواجية دور المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

H1c : هناك أثر سلبي لعمر المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة .

H1d : هناك أثر سلبي لمدة بقاء المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

٤- أثر محددات التحصين الإداري على ممارسات التجنب الضريبي

أما عن علاقة التحصين الإداري بممارسات التجنب الضريبي، نجد أن الفصل بين الملكية والإدارة، يجعل الرئيس التنفيذي يعمل كوكيل للمساهمين ويدير العمليات على مستوى الشركة، مما يعني أنه له تأثير كبير في استراتيجية التجنب الضريبي، فقد قام (Dyreng et al,2010) بتحليل التجنب الضريبي بناءً على نموذج المساهمين والمديرين، حيث أشارت نتائجهم إلى أن استراتيجيات التخطيط الضريبي يتم تخطيطها من قبل المديرين، بينما يضطر الوكلاء إلى التعاون لأنهم يدفعون من قبل المديرين. وتشير الأدبيات عادةً إلى مكافآت الرؤساء التنفيذيين كمقياس لسلطة الرئيس التنفيذي في فحص العلاقات بين سلطة الرئيس التنفيذي وتجنب الضرائب(Kubick et al.,2017) ، في حين أن راتب الرئيس التنفيذي يمكن أن يشير إلى مستوى سلطة الرئيس التنفيذي، لذلك فإن دراسة(Kubick et al.,2017) تجادل بأنه لا يمكن أن تعكس بشكل كامل كيف يتصرف الرؤساء التنفيذيون من حيث التجنب الضريبي وذلك لأن مكافآت الرؤساء التنفيذيين تخضع أيضًا لـتأثير نظرية التبعية الاقتصادية، وقد يلجأ الرؤساء التنفيذيون إلى الرقابة الإدارية لتجنب الضرائب، وبالتالي تحديد ما إذا كان الرئيس التنفيذي يركز على المصلحة الجماعية أو المصلحة الذاتية نتيجة لهذه السيطرة، حيث تفترض نظرية الوكالة أن الإدارة لا تتحمل المخاطر التشغيلية النهائية بسبب الفصل بين الملكية والإدارة، لذلك قد لا تعطي الإدارة الأولوية لتعظيم أرباح المساهمين، بدلاً من ذلك قد يسعون إلى تعظيم المكاسب الشخصية أحيانًا على حساب مصالح المساهمين أو غيرهم من أصحاب المصلحة. وقد أشار (Akbari et al.,2018) إلى أن التجنب الضريبي يتعلق بتحقيق العوائد من قبل المديرين الذين يسعون إلى الاستفادة من السيطرة، لا سيما في الشركات سيئة الإدارة، كما يستخدم الرؤساء التنفيذيون المعاملات أو الهياكل المعقدة للتمويه عن نواياهم أمام المساهمين،حيث تري بعض الدراسات (Halioui et al, 2016) بأنه إذا رأى المساهمون الآخرون أن سلطات الإدارة تمارس التجنب الضريبي لصالحها وليس لصالح الشركة، سيتم فرض خصم في السعر على أسهم الشركة،وبالتالي يعد التعرض للتجنب الضريبي بمثابة إشارة تحذير للمديرين المهتمين بالسمعة والأداء.

وعلى النقيض من آلية الفحص والتوازن كما هو موضح في نظرية الوكالة، لم تعد نظرية الإشراف تفترض أن المديرين عملاء فرديون أو انتهازيون أو أنانيون نظرًا للتنوع والأهداف المتضاربة للمساهمين، حيث يُنظر إلى سلوك المديرين على أنه موجه نحو المنظمة، وفي السعي لتحقيق المصلحة للمجموعة، وبالتالي وفقًا لنظرية الإشراف يجب أن يتم تقييم صافي المزايا الضريبية التي يمكن تحقيقها إذا أبتعدت الإدارة عن ممارسات التجنب الضريبي وأهمها المحافظة علي سمعة الشركة وإدارتها ومساهميها (Ru-Je Lee et al., 2020)، ويفرض التطور السريع للمسئولية الاجتماعية للشركات خلال السنوات الأخيرة أن التدقيق الجيد يمكن أن يغير تكلفة ومزايا التجنب الضريبي، حيث إنه يرفع التكاليف غير الضريبية بسبب السمعة المشوهة والإجراءات العقابية المفروضة على الشركات (Austin and Wilson, 2017)،حيث ينقلب المجتمع على الشركات التي لا تدفع حصتها من

الضرائب، وقد يؤدي الإضرار بالسمعة في الحالات القصوى إلى إنهاء الأعمال، ويري (Akbari et al., 2018) أن أسعار الأسهم تنخفض عندما يتم الكشف عن سلوك التجنب الضريبي، فقد وجدوا عند أجراء بعض المقابلات مع مديري الشركات أن أكثر من ٦٩٪ منهم يعتبرون المخاطر المحتملة على سمعة الشركة محددًا رئيسيًا لما إذا كان ينبغي تنفيذ الاستراتيجيات الضريبية الخاصة بالتجنب الضريبي من عدمه، كما أكد (Austin and Wilson ,2017)أن الشركات ذات العلامات التجارية القيمة ستخفف من سلوك التجنب الضريبي، وأكد أن التحصين الإداري سيخفف من العلاقة العكسية بين سمعة الشركة وتجنب الضرائب، فكلما زادت سيطرة المديرين التنفيذيين زادت المساحة المتاحة لهم في صنع السياسات، وبالتالي نجد أن الرؤساء التنفيذيين يستخدمون التجنب الضريبي العدواني لترسيخ سلطتهم ومتابعة السيطرة وتحقيق المزيد من المكاسب الشخصية .

ومن خلال محددات التحصين الإداري في الشركات من منظور نظرية الوكالة والنظرية القائمة على الموارد، فإنه يمكن استكشاف الآثار المترتبة على سلوكيات التجنب الضريبي، حيث تؤثر قدرة الرؤساء التنفيذيين من خلال إزدواجية الدور التنفيذي وفترة بقاء المدير التنفيذي على التعامل بفعالية مع عدم اليقين البيئي داخل الشركات، حيث تشمل أوجه عدم اليقين البيئي هذه تأثير أليات التحصين الإداري والعملاء والموردين والمنافسين والحكومات على استراتيجيات التجنب الضريبي.

وتري دراسة (Anissa, 2021) أنه في إطار المصالح الجماعية المشتركة للسيطرة، تجادل نظرية الإشراف بأن مخاطر التجنب الضريبي قد تعرض سمعة الشركة ودورها في أداء المسئولية الاجتماعية للخطر، وبالتالي قد يفكر الرؤساء التنفيذيون في تقليص التجنب الضريبي، وبالتالي من المتوقع أنه كلما زاد التحصين الإداري أزدادت قوة الرئيس التنفيذي وزاد تأثيره على ممارسات التجنب الضريبي.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن اختبار صحة الفرض التالي:

H2: هناك أثر إيجابي ذا دلالة إحصائية لمحددات التحصين الإداري علي مستوي ممارسات التجنب الضريبي.

٥- أثر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي

نظرًا لأن المعلومات المحاسبية هي الأساس فى تحديد الوعاء الضريبى وتحصيل الضرائب، فمن الأهمية العلمية مناقشة تأثير جودة المعلومات المحاسبية على العلاقة بين التكلفة والعائد للتجنب الضريبي، وهناك القليل من الدراسات قامت بتناول تأثير جودة المعلومات المالية خاصة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على التجنب الضريبي للشركات (Li Qingyuan et al., 2021)

حيث تظهر بعض الدراسات أن قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية تخفض من ممارسات التجنب الضريبي،حيث يري (Chen & LIN ,2017) أن القابلية العالية للمقارنة تشير إلى جودة أعلى للمعلومات وتساعد على تقليل مخاطر التجنب الضريبي،وبالتالي تستفيد مصلحة الضرائب من إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية، كما تشير هذه الدراسة الي أن القابلية للمقارنة المنخفضة لشركة ما تؤدي إلى وجود فرق كبير بين المقاييس التجارية والمالية للشركة وأقرانها مما قد يلفت انتباه مصلحة الضرائب، كما أن جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة يحد من حافز المدير لتجنب الضرائب،

لذلك قد تؤدي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة إلى تحسين انتقال المعلومات عند الفحص الضريبي لمصلحة الضرائب وتزيد من العقوبة وفقدان السمعة عند اجراء التجنب الضريبي،مما يقلل الحافز لدي الإدارة على ممارسة التجنب الضريبي (Li Qingyuan et al.,2021)، وبذلك توضح هذه الآلية أن العلاقة السلبية بين إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية وتجنب الضرائب مدفوعة بفحص ومراجعة الضرائب عن طريق مقارنة المعلومات المحاسبية بدلاً من تأثير الحوكمة نفسها.
كما وجد (Atwood and Lewellen ,2018) أن الالزام الضريبى هو عبارة عن آلية من آليات الحوكمة الخارجية الفعالة والتى تؤثر على التجنب الضريبي، ويرجع السبب فى ذلك هو أنه بمجرد اكتشاف مصلحة الضرائب لممارسات التجنب الضريبي ستواجه الشركة عقوبة شديدة.
وفيما يتعلق بتعزيز الرقابة على الإفصاح عن المعلومات للشركات المدرجة، وجدت أيضا دراسة (Li Qingyuan et al., 2021) أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية له تأثير حوكمة على التجنب الضريبى للشركات وذلك لتوفير بيئة ضريبية عادلة لسوق رأس المال.

وقد يتكامل التجنب من دفع الضرائب مع التحويل الإداري (أي نشاط ينتج عنه تحويل الثروة من المساهمين إلى المديرين)،حيث تقوم الأطراف الداخلية داخل الشركات ببناء هياكل تنظيمية معقدة ومعاملات لتنفيذ التجنب الضريبي، وتحويل موارد الشركة لمصلحتهم الذاتية تحت غطاء هياكل المعاملات المعقدة (Dyreng et al., 2010)، حيث يساعد عدم تماثل المعلومات الناتج عن المعاملات المعقدة المديرين فى إخفاء المكاسب الخاصة والتي بدورها تخلق فرصًا أكبر للتحويل الإداري للعوائد ويحث المديرين على الانخراط في المزيد من أنشطة التجنب الضريبي،وهو ما يسمى بتأثير التغذية العكسية للملاذ(للملاجئ) الضريبية .

كما وجد (Atwood and Lewellen ,2018) أن تحويلات المديرين والتجنب الضريبي مكملان لبعضهم تحت غطاء الملاذ الضريبي، ويكون موجود بصورة أكبر في البلدان ذات الحماية الضعيفة للمستثمرين، وأن الحوكمة الفعالة للشركات يمكن أن تمنع التحويل الإداري وممارسات التجنب الضرائب، كما وجد (Cheng and Lin ,2017) ارتباطًا سلبيا بين درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة والتجنب الضريبى للشركات وذلك بعد دراسة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية ومستوى التجنب من ضريبة الشركات، حيث يكون من السهل التعرف على معاملات التجنب الضريبي في بيئة تتسم بقدر أكبر من الشفافية في المعلومات(قابلية أكبر لمقارنة المعلومات المحاسبية)،مما يحد من مستوى التجنب الضريبي فى الشركات.

كما أشارت بعض الدراسات (Bradshaw et al., 2018) أن تقييد تكاليف الوكالة سيؤدي في نفس الوقت إلى تقليل درجة التجنب الضريبى للشركات،كما أن المعلومات المحاسبية عالية الجودة لها وظائف مثل التحديد والحوكمة، حيث تساعد المعلومات المحاسبية عالية الجودة المستثمرين والمديرين على تحديد فرص الاستثمار الجيدة والسيئة والتمييز بينها وتوجيه تخصيص رأس المال للمشاريع عالية القيمة،كما يساعد دور الحوكمة في تقليل عدم تماثل المعلومات وتوفير الرقابة الفعالة على السلوكيات الانتهازية للمديرين،كما تقلل المعلومات المحاسبية عالية الجودة من عدم تماثل المعلومات وتخفيف مشكلة الوكالة وتسهيل حوكمة الشركات (Armstrong et al.,2012) .

وقد وجد (Kerr, 2019) أن هناك تأثير للمعلومات الأكثر قابلية للمقارنة بين الشركات خاصة في نفس الصناعة، حيث يمكن أن تكمل بعضها البعض وذلك عن طريق زيادة محتوى المعلومات فيما يتعلق بأرباح الشركة ويقدم معلومات إضافية تساعد على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، كما وجد(Fang et al., 2018) أن المعلومات المحاسبية الأكثر قابلية للمقارنة تمكن المستثمرين من فهم وتقييم أداء الشركة بسهولة وتقلل الحافز لدي الإدارة للقيام بممارسات التجنب الضريبي.

إن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يوفر تشابهًا اقتصاديًا واختلافا بين مختلف الشركات ويعزز قدرة الأطرف الخارجية على تحديد المعاملات غير العادية ويجعل من الصعب إخفاء أنشطة التجنب الضريبي وتقيد الرغبة في ممارسة التجنب الضريبى، علاوة على ذلك عندما يمكن مقارنة معلومات أرباح الشركة مع معلومات الأرباح مع أقرانها(القابلية للمقارنة) فإن هذا يمكنها من تقليل تكاليف جمع المعلومات ومعالجتها (De Franco et al., 2011)،كما يمكنها ايضاً من تقليل تكلفة الرقابة، ويحسن تأثير الرقابة ويزيد التكلفة الحدية للتحويل الإداري ومن تكلفة الوكالة للتجنب الضريبي،وبهذه الطريقة يمكن أن تقلل من قيام الإدارة بممارسة التجنب الضريبي.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن اختبار صحة الفرض التالي:

H3 : هناك أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لمستوي قابلية المعلومات المحاسبية علي مستوي ممارسات التجنب الضريبي .

مما سبق يمكن تمثيل العلاقة بين محددات التحصين الإداري (كمتغيرات مستقلة) وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة (كمتغير وسيط) وأنعكاس ذلك على ممارسات التجنب الضريبي (كمتغير تابع)، من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (١) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

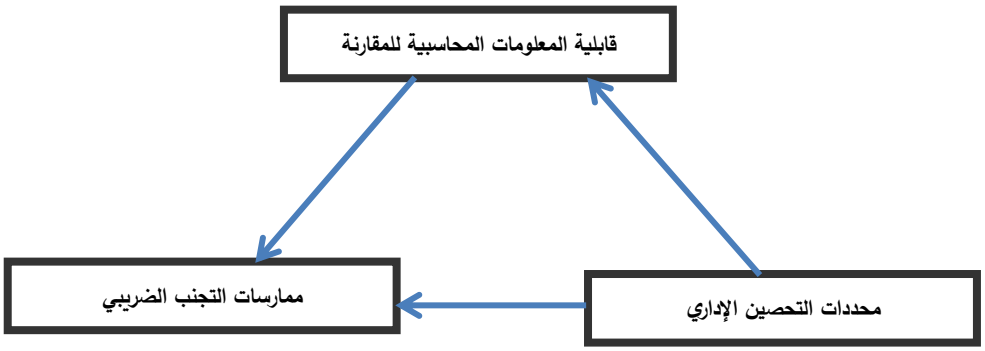

٦: منهجية الدراسة التطبيقية

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة التطبيقية في اختبارمدي صحة الفروض المتعلقة بالدراسة، حيث تقوم الباحثة من خلال هذه الدراسة بقياس أثرمحددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وأنعكاس ذلك على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المصرية المسجلة ببورصة الاوراق المالية، وذلك من خلال النقاط التالية:

١/٦: مجتمع وعينة الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠، وقد خضع اختيار عينة الدراسة للمعايير التالية:

- أن تكون شركات العينة من الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية والأكثر تداولاً ونشاطاً خلال فترة الدراسة متضمنة شركات مؤشر EGX 70وشركات مؤشر EGX 30 .

- أن تكون الشركة مستمرة فى مزاولة نشاطها خلال فترة الدراسة من ٢٠١٧- ٢٠٢٠.

- أن تتوافر لدي الشركة تقارير مالية وتقارير غير مالية منشورة خلال فترة الدراسة وعلى ان تتوافر بتلك التقارير بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة.

- ألا تكون الشركة قد أوقفت أسهمها عن التداول لفترة تزيد عن ستة شهور خلال فترة الدراسة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠).

- أن يكون لديها موقع على شبكة الانترنت وتنشر تقاريرها وقوائمها المالية بصفة مستمرة على هذا الموقع.

- تم استبعاد الشركات المساهمة المنتمية للقطاع المالي لتجنب التأثير غير المرغوب فيه

للقيم المتطرفة، حيث أن الممارسات المحاسبية والمخاطر وخصائص الشركات المالية تختلفا أختلافًا كبيرا عن تلك الخاصة بالشركات الأخرى .وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد ٣٢ شركة مساهمة مسجلة بالبورصة المصرية وذلك لتمثيل عينة الدراسة، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١) بيان بعينة الشركات محل الدراسة

م	القطاع	شركات عينة الدراسة طبقا لكل قطاع	أجمالي عدد المشاهدات	نسبة أجمالي المشاهدات لكل قطاع
١	منتجات صناعة السيارات	٤	٦٠	٪١٢
٢	التشييد والبناء	٦	٩٠	٪١٩
٣	الصناعات الغذائية	٧	١٠٥	٪٢٢
٤	الصناعات التحويلية	٥	٧٥	٪١٦
٥	التعدين	٦	٩٠	٪١٩
٦	النقل	٤	٦٠	٪١٢
	الأجمالي	**٣٢**	**٤٨٠**	**٪١٠٠**

المصدر: التقارير المالية وتقرير مجلس الإدارة والمصادر الداخلية بالشركات محل العينة خلال فترة الدراسة

وقد اعتمدت الباحثة في جمع البيانات والمعلومات عن هذه الشركات خلال فترة الدراسة علي القوائم والتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها ونماذج تقرير الأفصاح عن مجلس الإدارة والمساهمين والتقارير الداخلية الأخري، وذلك لشركات العينة التي تم اختيارها(عن أعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠) وذلك من خلال مواقعها الألكترونية وموقع أرقام (Argamm.com) وموقع معلومات مباشر (WWW.Mubasher.Info) وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (WWW.egidegypt.com) وكذلك موقع البورصة المصرية (WWW.egx.com.eg) .

٢/٦: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث

١/٢/٦: متغيرات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة تقوم الباحثة بتعريف المتغيرات والنماذج المقترحة لقياسها كالتالي:

١- المتغيرات المستقلة

- **محددات التحصين الإداري**، حيث تشتمل محددات التحصين الإداري علي:

- **الملكية الإدارية**: وهي تتمثل في عدد الأسهم التي تمتلكها الإدارة مقارنة بعدد أسهم الشركة، ومن المتوقع أنه كلما زادت الملكية الإدارية كلما زاد تحصين المديرين للدفاع عن ملكيتهم وعن مصالحهم الشخصية.

- **إزدواجية دور المدير التنفيذي**، حيث يؤدي الجمع بين منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس أدارة الشركة الي زيادة سلطة المدير التنفيذي، حيث يري (Salehi A. et al., 2015) أن توزيع المسئوليات بين شخصين منفصلين يؤدي الي زيادة كفاءة مجلس الإدارة في أداء دوره الرقابي والإشرافي.

- **عمر المدير التنفيذي:** يعكس عمر المدير مدي خبرته في إدارة المنشأة، وهو يعد أحد آليات التحصين الإداري، فكلما زاد عمره زادت خبرته في كيفية تحصين نفسه أداريا وزيادة سلطاته، حيث تري دراسة (Qifeng Wu, 2020) أن المدير التنفيذي يمكنه أن يتجنب الأستثمار في المشروعات الأستثمارية الأكثر خطورة والأكثر ربحية لرغبته في المحافظة على استقراره الوظيفي وزيادة تحصنه الإداري.

- **فترة بقاء المدير التنفيذي**

تعتبر فترة بقاء المدير التنفيذي محددا لدرجة تحصنه الإداري فكلما زادت فترة بقائه زادت سلطاته التنفيذية وزاد تحصنه الإداري، وهو ما حاول الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في ٢٠١١ التنبيه اليه، حيث أشار الي أنه يجب ألا تتجاوز مدة التعاقد لعضو مجلس الإدارة التنفيذي عن ثلاث سنوات، مالم يكن ذلك لأسباب واضحة ومحددة يتم الأفصاح عنها في الجمعية العمومية للشركة، ويجوز تجديد التعاقد مع المدير التنفيذي لمدة أو مدد أخري في ضوء هذه الأسباب.

٢-المتغير الوسيط: قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

حيث تعتبر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة من أهم الخصائص المعززة لجودة المعلومات المحاسبية، وقياساً علي دراسة (De Franco et al. ,2011) تقيس الدراسة الحالية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على أنها الدرجة التي تم الإفصاح عنها عن أرباح شركتين من نفس الصناعة بمرور الوقت عندما تتعرض لنفس الأزمات الاقتصادية، وهو المفهوم الأساسي المتسق مع الأطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية FASB ومجلس معايير المحاسبة المالية IASB، وهو أن المبالغ المحاسبية قابلة للمقارنة عندما تواجه شركتان نتائج اقتصادية متشابهة، فإن هذه الشركات تفصح عن مبالغ محاسبية مماثلة (Qifeng Wu ,2020). وطبقا لنموذج De Franco et al. (2011,) يتم قياس القابلية للمقارنة عن طريق إجراء انحدار للأرباح على عوائد الأسهم لتقدير ترجمة الأحداث الاقتصادية إلى أرقام محاسبية، حيث تقيس عوائد الأسهم الأحداث الاقتصادية وذلك بإستخدام سلسلة زمنية من مشاهدات ربع سنوية لكل من عوائد الأسهم والأرباح:

$$Earnings_{it} = \alpha_i + \beta_i Return_{it} + \varepsilon_{it}, \quad (1)$$

حيث الأرباح هي صافي الدخل ربع السنوي قبل البنود غير العادية مقسومة على القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية الفترة، والعائد هو العائد ربع السنوي للمخزون. نظرًا لأن "قرب الوظائف بين شركتين يمثل قابلية المقارنة بين الشركات، لذلك نستخدم دالة المحاسبة المقدرة (Eq.1) لحساب الأرباح المتوقعة للشركة i و j على النحو التالي:

$$\text{Firm } i: \; E(Earnings)_{iit} = \hat{\alpha}_i + \hat{\beta}_i Return_{it}. \quad (2)$$

$$\text{Firm } j: E(Earnings)_{ijt} = \hat{\alpha}_j + \hat{\beta}_j Return_{it}, \quad (3)$$

حيث E(Earnings) it هي الأرباح المتوقعة للشركة i، بالنظر إلى وظيفة الشركة i وعائد الشركة في الفترة t؛ E(Earnings) jt هي الأرباح المتوقعة للشركة j، بالنظر إلى وظيفة الشركة j وعائد الشركة. يتم بعد ذلك تعريف قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات i و j (Comp.Acctijt) على أنها القيمة السلبية لمتوسط الفرق المطلق بين الأرباح المتوقعة للشركات i و j على النحو التالي:

$$CompAcct_{ijt} = -\frac{1}{16} * \sum_{t-15}^{t} |E(Earnings_{iit}) - E(Earnings_{ijt})|. \qquad (4)$$

وتشير القيم الأكبر (الأقل سلبية) لـ Comp.Acctijt إلى إمكانية مقارنة البيانات المالية بشكل أكبر بعد حساب مقياس مزدوج للمقارنة بين الشركة، ولحساب مقياس سنة الشركة للمقارنة كمتوسط درجة المقارنة للشركة i مع جميع الشركات الأخرى في نفس الصناعة وتسميتها Comp.AcctInd الشركات ذات القيمة الأعلى لـ Comp.Acct ولديها نظام محاسبة أكثر قابلية للمقارنة في صناعاتها.

٣ ـ المتغير التابع : وهو ممارسات التجنب الضريبي، حيث أستخدمت دراسة (Liu and Ye ,2013) طريقة الفروق الضريبة الدفترية (BTD) كمقياس للدلالة على التجنب الضريبي للشركة، فكلما زاد فروق الضريبة الدفترية ارتفع مستوى تجنب ضريبة للشركات، كما تم أستخدام معدل الضريبة الفعلى كمقياس للتجنب الضريبي، فأنخفاض معدل الضريبة الفعلي يعطي مؤشر علي وجود ممارسات التجنب الضريبي(Li Qingyuan et al., 2021)، وقد يستخدم مؤشر الجهد (الالزام) الضريبي كوكيل عن كثافة إنفاذ الضرائب،وهو عبارة عن نسبة الضرائب الفعلية المحصلة الي الضرائب المتوقع تحصيلها (Atwood et al. 2018) ويتم قياس التجنب الضريبي عن طريق ETR، ويعتبر ETR مقياسًا مناسبًا لتقييم ضريبة الشركات، حيث يقيس (ETR) قدرة الشركة على تخفيض مدفوعاتها الضريبية بالنسبة إلى دخلها قبل الضريبة،ويحسب بنسبة إجمالي الضرائب التي تم دفعها الي صافي الدخل قبل الضريبة (Kerr, 2019) ، وهوما سوف تستخدمه الباحثة خلال هذه الدراسة .

- **المتغيرات الرقابية الأخري**

أشارت دراسة (Li Qingyuan et al., 2021) الى احتمال تأثر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بحجم الشركة، كما أنه من المتوقع أن يكون عمر الشركة مرتبطً أيجابيا بقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، كما ان الرافعة المالية ومعدل النمو وعمر الشركة من المتوقع ان يكون لهم ارتباط بقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

وبالتالي يمكن قياس المتغيرات السابق الأشارة اليها، من خلال الجدول التالي:

جدول (٢) قياس متغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	منهجية القياس
المتغير التابع: ممارسات التجنب الضريبي	ETR	يتم قياس التجنب الضريبي في الدراسة من خلال قيمة معدل الضريبة الفعلي (ETR)، حيث توضح قيمة ETR المنخفضة ممارسات التجنب الضريبي المتزايدة والعكس صحيح، وتحسب قيمة ETR = مصاريف ضريبة الدخل الحالية ÷ الدخل قبل الضريبة(Kerr, 2019) .
المتغيرات المستقلة		
محددات التحصين الإداري ١-الملكية الإدارية	Adm.Own.	عدد الأسهم التي تمتلكها الإدارة الي عدد أسهم الشركة
٢- أزدواجية دور المدير التنفيذي	CEO-Dual.	وتقاس من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان المدير التنفيذي هو رئيس مجلس الإدارة وصفر خلاف ذلك
٣- عمر المدير التنفيذي	CEO-Age.	ويقاس بعدد سنوات عمر المدير التنفيذي
٤- فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه	CEO-Tenure	يتم حساب هذا المتغير كمتغير مؤشر، حيث إذا كانت مدة الرئيس التنفيذي ثلاث سنوات أو أكثر، فإنه يأخذ قيمة ١ وإلا صفر.
المتغير الوسيط		
قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	AIC	وتقاس قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة طبقا لنموذج (De Franco et al., 2011) والسابق تناوله بالتفصيل.
المتغيرات الرقابية		
حجم الشركة	SIZE	ويتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعى لأجمالى القيمة السوقية للأصول لكل شركة في نهاية العام.
الرافعة المالية	LEV	نسبة اجمالى الخصوم (المطلوبات) إلى اجمالى الأصول فى قائمة المركز المالى للشركة.
عمر الشركة	AGE	يتم حساب العمر بناءً على عدد السنوات التي عملت فيها الشركة.
النمو	GROW.	يتم قياس GROWTH على أساس **التغيرات** في إجمالي إيرادات المبيعات مقسومة على إجمالي إيرادات المبيعات للعام السابق .

٢/٢/٦: نماذج الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة واختبار فروضها، فقد تم تطوير نموذج لكل فرض من فروض الدراسة لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك على النحو التالي:

النموذج التطبيقي الأول: لقياس أثر محددات التحصين الإداري **(الملكية الإدارية)** علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، ويمكن تمثيل هذا النموذج احصائياً كما يلي:

$$AIC.\ I,t = \beta0 + \beta1(\ Adm.Own.\ I,t) + \beta2\ (SIZE\ I,t\ ) + \beta3(LEV\ I,t\ ) + \beta4(F.AGE\ I,t\ ) + \beta5\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t$$

حيث:

AIC. I ,t : تمثل قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة للشركة i خلال السنة t.

Adm.Own. I,t : تمثل حجم الملكية الإدارية بالشركة i خلال السنة t.

SIZE i,t : تمثل حجم الشركة i خلال السنة t.

LEV i,t : تمثل الرافعة المالية للشركة i خلال السنة t.

AGE, i : تمثل عمر الشركة i بالسنوات.

GROW I,t : تمثل معدل نمو الشركة i خلال السنة t.

، حيث i تشير الي كل شركة من الشركات (٣٢) ؛ t = السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢٠.

النموذج التطبيقي الثاني: لقياس أثر إزدواجية دور المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة للمقارنة، ويمكن تمثيل هذا النموذج احصائياً كما يلي:

$$AIC.\ I,t = \beta0 + \beta1(\ CEO\text{-}Dual.\ I,t) + \beta2\ (SIZE\ I,t\ ) + \beta3(LEV\ I,t\ ) + \beta4(F.AGE\ I,t) + \beta5\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t$$

حيث: CEO-Dual. I,t: تمثل أزدواجية الدورالتنفيذي للمدير بالشركة i خلال السنة t.

النموذج التطبيقي الثالث: لقياس أثر عمر المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، ويمكن تمثيل هذا النموذج احصائياً كما يلي:

$$AIC.\ I,t = \beta0 + \beta1(CEO\text{-}Age\ .\ I,t) + \beta2\ (SIZE\ I,t\ ) + \beta3(LEV\ I,t\ ) + \beta4(F.AGE\ I,t) + \beta5\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t$$

حيث تمثل CEO-Age I,t: عمر المدير التنفيذي بالشركة i خلال السنة t.

النموذج التطبيقي الرابع: لقياس أثر فترة بقاء المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، ويمكن تمثيل هذا النموذج احصائياً كما يلي:

$$AIC.\ I,t = \beta0 + \beta1(CEO\text{-}Tenure\ .\ I,\ t) + \beta2\ (SIZE\ I,t\ ) + \beta3(LEV\ I,t\ ) + \beta4(F.AGE\ I,t) + \beta5\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t$$

حيث تمثل CEO-Tenure I,t: فترة بقاء المديرالتنفيذي في منصبه بالشركة i خلال السنة t.

النموذج التطبيقي الخامس: لقياس أثر جميع محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، حيث يمكن تمثيل هذا النموذج احصائياً كما يلي:

$$AIC.\ I,t = \beta0 + \beta1(\ Adm.Own.\ I,t) + \beta2(\ CEO\text{-}Dual.\ I,t) + \beta3(\ CEO\text{-}Age.\ I,t) + \beta4(\ CEO\text{-}Tenure.\ I,t) + \beta5\ (SIZE\ I,t\ ) + \beta6(LEV\ I,t) + \beta7(F.AGE\ I,t\ ) + \beta8\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t.$$

النموذج التطبيقي السادس: لقياس أثر محددات التحصين الإداري على ممارسات التجنب الضريبي، حيث يمكن تمثيل هذا النموذج احصائياً كما يلي:

$$ETR.\ I,t = \beta0 + \beta1(\ Adm.Own.\ I,t) + \beta2(\ CEO\text{-}Dual.\ I,t) + \beta3(\ CEO\text{-}Age.\ I,t) + \beta4(\ CEO\text{-}Tenure.\ I,t)\ \ \beta5\ (SIZE\ I,t\ ) + \beta6(LEV\ I,t\ ) + \beta7(F.AGE\ I,t\ ) + \beta8\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t.$$

النموذج التطبيقي السابع: لقياس أثر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي، حيث يمكن تمثيل هذا النموذج احصائياً كما يلي:

$$ETR.\ I,t = \beta0 + \beta1(AIC\ .\ I,t) + \beta2\ (SIZE\ I,t\ ) + \beta3(LEV\ I,t\ ) + \beta4(F.AGE\ I,t) + \beta5\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t$$

حيث أن ((ETR i,t يمثل معامل الضـريبة الفعلي، وAIC.I،(t) تمثل قابلية المعلومات المحاسـبية للمقارنة.

٢/٦ /٣: التحليل الأحصائي لبيانات الدراسة

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائى (SPSS)

Statistical Package for Social Science إصدار رقم (٢٢) ، حيث يستخدم برنامج

(SPSS) فى الدراسات التطبيقية والاجتماعية، وقد روعى اختيار الأساليب الملائمة فى التحليل لاختبار فروض الدراسة كالتالي :

١/٣/٢/٦: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

حيث تستخدم الأساليب الاحصائية الوصفية Descriptive Statistics للحصول على مدلولات عن عينة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار الأرتباط والتداخل الخطي بين المتغيرات.

جدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي للمتغيرات Descriptive Statistics

Variable	Mean	Std.	Median	N. of Obs.
ETR	0.513	0.201	0.382	480
AIC	0.533	0.199	0.417	480
Adm-Own.	0.601	0.193	0.573	480
CEO-Dual.	0. 586	0.196	0.469	480
CEO-Age	0.401	0.213	0.378	480
CEO-Tuner	0.413	0.211	0.374	480
Size	30.431	2.965	28.247	480
Lev	0.312	0.456	0.182	480
GROW	0.473	0.302	0. 356	480
Firm.AGE	0.421	0.223	0.379	480

ويتضمن الجدول السابق رقم (٣) توصيفا إحصائيا لبيانات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (Descriptive Statistics)، حيث يظهر الجدول الوسط الحسابي والأنحراف المعياري لكل متغير، وقد بلغ المتوسط الحسابي للملكية الإدارية (0.601) وبأنحراف معياري (0.193) مما يوضح أن هناك تأثير للملكية الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي (ETR) وعلي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة (AIC) وهوتأثير أكبر من المتوسط، وأيضا كان تأثير أزدواجية دور المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وعلي التجنب الضريبي أكبر من المتوسط،حيث كان الوسط الحسابي (0.586) وبأنحراف معياري(0.196)، بينما كان تأثير عمر المدير التنفيذي وفترة بقائه علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وعلي التجنب الضريبي أقل من المتوسط (0. 401-0.413) وبأنحراف معياري (0.211-0.213)، وكان هناك تأثير واضح لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة علي ممارسات التجنب الضريبي بمعدل أكبر من المتوسط أيضا (0.533) وبأنحراف معياري (0.199)، كما أختلفت درجة تأثير المتغيرات الرقابية علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وعلي ممارسات التجنب الضريبي، حيث وجد أن هناك تأثير واضح لحجم الشركة(متوسط حسابي 30.431) والرافعة المالية (متوسط حسابي 0.312) ومعدل النمو(متوسط حسابي 0.473) وعمر الشركة(متوسط حسابي 0.421) .

٢/٣/٢/٦: اختبار علاقة الأرتباط بين متغيرات الدراسة

- اختبار مشكلة الأزدواج الخطي

ولاختبار مدي ملائمة بيانات الدراسة الحالية لأفتراضات تحليل الأنحدار وذلك بهدف اختبار صحة الفروض، أستخدمت الباحثة معامل تضخم التباين The Variance Inflation Factor (VIF) للحكم علي ما اذا كانت درجة الأزدواج الخطي بين متغيرات الدراسة مرتفعة أم لا، وقد توصلت الباحثة الي أن درجة الأزدواج الخطي بين متغيرات الدراسة منخفضة، حيث وجدت أن أعلي قيمة لمعاملات تضخم التباين تم الحصول عليها في نماذج الدراسة كانت (١,٤٧٨) وكانت لمتغير أزدواجية دور المدير التنفيذي (.CEO- Dual) وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الأزدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية خلال نماذج الدراسة، الأمر الذي يمكن معه تطبيق طريقة المربعات الصغري (OLS) لتقدير معالم الأنحدار لمتغيرات الدراسة.

- حساب معاملات الارتباط (Correlation Matrix)

لاختبار صحة فروض الدراسة، يتم حساب معاملات الارتباط (Correlation Matrix) بين متغيرات الدراسة لمعرفة درجة ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع محل الدراسة، وقد تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي، حيث يوضح الجدول التالي مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٤) لمعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variables	ETR	AIC	Adm.Own	CEO.Dual	CEO.Age	CEO.Tun.	Size	Lev.	GROW	Firm.Age
ETR	1.000									
AIC.	0.524 **	1.000								
Adm.Own.	-0.510 **	-0.536**	1.000							
CEO.Dual.	-0.503 **	-0.513**	0.463**	1.000						
CEO.Age.	-0.414 **	-0.432**	0.447**	0.448**	1.000					
CEO.Tunere	-0.402 **	-0.411 **	0.428**	-0.376	-0.231*	1.000				
Size	0.437**	0.441**	0.423**	0.342*	0.433**	-0.421*	1.000			
Lev.	-0.331*	-0.304*	-0.282*	-0.261*	-0.204*	0.326*	-0.187*	1.000		
GROW	0.336*	0.371*	0.372*	0.281*	0.314*	-0.371*	0.396*	-0.278*	1.000	
Firm Age	0.294*	0.421*	0.270*	0302*	0.320*	0.369*	0.394*	-0.301*	0.275*	1.000

**. Correlation is significant at the 0.01 level. *. Correlation is significant at the 0.05 level

ويتضح من الجدول السابق وجود ارتباط سلبي ذا معنوية مرتفعة بين معدل الضريبة الفعلي (ETR) وبين محددات التحصين الإداري مثل حجم الملكية الإدارية (**0.510) وأزدواجية دور المدير التنفيذي(**0.503) وعمر المدير التنفيذي (**0.414) ومدة بقاء المدير التنفيذي (**0.402)، وهذا يعني أنه كلما زادت محددات التحصين الإداري أنخفض معدل أداء الضريبة الفعلي(ETR)وبالتالي أزدادت ممارسات التجنب الضريبي، كما يوجد تأثير سلبي ذا معنوية جيدة لمحددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة مثل حجم الملكية الإدارية (**0.536-) وأزدواجية دور المدير التنفيذي(**0.513-) وعمر المدير التنفيذي (**0.432-) ومدة بقاء المدير التنفيذي (**0.411-)، ويوجد تأثير سلبي بدرجة معنوية عالية (** 0.524-) لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة (AIC)علي ممارسات التجنب الضريبي من خلال العلاقة الأيجابية بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة و(ETR)الذي يمثل معدل الضريبة الفعلي وهو ما يعني التأثير السلبي علي ممارسات التجنب الضريبي، كما يوجد تأثير أيجابي لبعض المتغيرات الرقابية علي معدل تحصيل الضريبة (ETR)، مثل حجم الشركة **0.437 وعمر الشركة *0.294 وبدرجة معنوية مرتفعة،وكذلك توجد علاقة أيجابية بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة مع بعض المتغيرات الرقابية الأخري مثل (Size-Grow- Firm Age) وبدرجات معنوية متوسطة الي مرتفعة، وهذا

يدل علي وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة للدراسة وبعض المتغيرات الرقابية مع المتغير الوسيط (قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة) والمتغير التابع وهو ممارسات التجنب الضريبي.

كما يلاحظ وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (محددات التحصين الإداري) وبين بعض المتغيرات الرقابية وبدرجة معنوية متوسطة الي مرتفعة.

٤/٢/٦: اختبار صحة فروض الدراسة

١/٤/٢/٦: اختبار صحة الفرض الأول

ويتعلق الفرض الأول بقياس أثر محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، حيث ينص الفرض الأول علي:

H1: هناك أثر سلبي ذات دلالة إحصائية لمحددات التحصين الإداري بالشركة علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

ويتم ذلك من خلال الفروض الفرعية التالية:

H1a : هناك أثر سلبي لحجم ملكية الإدارة علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة .

H1b: هناك أثر سلبي لأزدواجية دور المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

H1c : هناك أثر سلبي لعمر المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة .

H1d : هناك أثر سلبي لمدة بقاء المدير التنفيذي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

حيث يتم قياس تأثير محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة من خلال النماذج التطبيقية السابقة (من النموذج التطبيقي الأول حتى النموذج التطبيقي الخامس).

وقد استخدمت الباحثة طريقة المربعات الصغري (OLS) في صياغة نماذج الانحدار لقياس تأثير محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

جدول رقم (٥) نتائج تحليل الأنحدار الخطي المتعدد (طبقا للنماذج التطبيقية الخمسة)

المتغير التابع	قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة AIC																	
النماذج التطبيقية	Model 1(Adm.Own)				Model 2(CEO.Dual)				Model 3(CEO. Age.)				Model 4(CEO.Tun.)				Model 5 (Ind. V. .all)			
المتغيرات المستقلة والرقابية	T- Test		Unstandardized Coefficients		T- Test		Unstandardized Coefficients		T- Test		Unstandardized Coefficients		T- Test		Unstandardized Coefficients		T- Test		Unstandardized Coefficients	
	P.V	T	Ste.E	B	P.V	T	Std.E	B	P.V	T	Std.E	B	P	T	Std.E	B	Pv	T	Std.E	B
Constant	0.029	2.839	0.019	0.034	0.030	2.835	0.022	0.031	0.029	2.721	0.020	0.032	0.040	3.431	0.020	0.039	0.035	4.851	0.018	0.043
Adm. Own	0.000	5.751**	0.015	-0. 411	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.000	4.436**	0.019	-0.271
CEO .Dual.					-0.000	5.721**	0.026	-0.382	-	-	-	-	-	-	-	-	0.000	4.761**	0.017	-0.310
CEO .Age					-	-	-	-	0.000	5.329**	0.016	-0.310	-	-	-	-	0.000	5.432**	0.011	-0.263
CEO.Tun.							-	-	-	-	-	-	0.000	4.863**	0.009	-0.273	0.000	3.673**	0.021	-0.197
F .Size	0.000	4.381**	0.013	0.231	0.000	4.382**	0.013	0.231	0.000	4.382**	0.013	0.231	0.000	4.382**	0.013	0.231	0.000	4.382**	0.013	0.231
LEV	0.033	-2.086*	0.029	-0.028	0.034	-2.094*	0.031	-0.029	0.034	-2.094*	0.031	-0.029	0.034	-2.094*	0.031	-0.029	0.034	-2.094*	0.031	-0.029
Grow	0.029	2.471*	0.018	0.276	0.031	2.314*	0.015	0.298	0.031	2.314*	0.015	0.298	0.031	2.314*	0.015	0.298	0.031	2.314*	0.015	0.298
F .Age	0.019	3.317*	0.026	0.123	0.027	3.153*	0.014	0.120	0.027	3.153*	0.014	0.020	0.027	3.153*	0.014	0.020	0.027	3.153*	0.014	0.224
R	0.701				0.718				0.694				0.635				0.773			
R2	0.365				0.372				0.342				0.313				0.673			
Adj.R2	0.337				0.341				0.295				0.272				0.628			
F.Value(ANOVA P. Value	115.564 0.000				117.331 0.000				118.531 0.000				121.017 0.000				167.579 0.000			
Std . Error	0.019				0.017				0.016				0.021				0.011			

Predictors: (Constant), Adm. Own, CEO-Dual., CEO-Age, CEO-Tun.F. SIZE, LEV, GROW, F.AGE, Dependent Variable: AIC.

ويتضح للباحثة من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل لحجم الملكية الإدارية (0.337= Adjust R2) ولأزدواجية دور المدير التنفيذي (0.341= Adjust R2) ولعمر المدير التنفيذي (0.295= Adjust R2) ولمدة بقاء المدير التنفيذي (0.272= Adjust R2) ولجميع خصائص محددات التحصين الإداري (0. 628= Adjust R2) وهو ما يعكس القوة التفسيرية لنموذج الأنحدار ككل ولكل محدد من محددات التحصين الإداري ، حيث يوضح تأثير جميع محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بنسبة (٦٢,٨٪)، كما أن هناك تأثير لكل محدد من محددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، حيث بلغ تأثير حجم الملكية الإدارية ٣٣,٧ % وبلغ تأثير أزدواجية دور المدير التنفيذي ٣٤,١٪،كما بلغ تأثيرعمر المدير التنفيذي ٢٩,٥٪ ولدوران المدير التنفيذي ٢٧,٢٪، أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج المستخدم، فيمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة لجميع الخصائص = (167.579) وهي أعلي بكثير من قيمة (F) الجدولية وبمستوي معنوية عالية (0.000)، وهذا يدل علي ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وبالتالي صلاحية النموذج لتحقيق أهداف الدراسة .

وبالنسبة لعلاقة المتغيرات المستقلة والرقابية بقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، فقد أظهرت

نتائج الانحدار بالجدول السابق رقم (٥) ما يلي:

١- هناك علاقة سلبية بين محددات التحصين الإداري (حجم الملكية الإدارية – أزدواجية دور المدير التنفيذي – عمر المدير التنفيذي – مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه) مع قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، حيث أن زيادة حجم الملكية الإدارية للمديرين يدفعهم لأتخاذ أجراءات تزيد من تحصنهم الإداري وبالتالي يكونون غير مهتمين بمدي قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية للشركة مع مثيلاتها،ونفس الشئ بالنسبة لأزدواجية دور المدير التنفيذي وعمره ومدة بقائه في المنصب كلها عوامل تزيد من تحصنه الإداري وتجعله غير مهتم الا بتحقيق المصلحة الذاتية له وغير مهتم بجودة المعلومات المحاسبية أو قابليتها للمقارنة، وبالتالي يكون لهذه المحددات تأثير سلبي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة نظرا لدور المدير التنفيذي في إعداد القوائم المالية والتحقق من مدي التزام الشركة بالمعايير المحاسبية وهو ما يجعل المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية لهذه الشركة غير قابلية للمقارنة في حالة تحصن المديرين وعدم أهتمامهم بخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما يتضح من أشارة معاملات الأنحدار (β1 ,β2, β3, β4) التي كانت سلبية وكانت القيمة الأحتمالية لهم في النموذج المجمع للخصائص0.197- 0.263-,0.310- ,0.271- وبدرجة معنوية مرتفعة(Sig.=0.000)، وهذا يوضح تأثير المتغيرات المستقلة الأربعة علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بالشركات المصرية محل العينة وهوما يتماشي مع بعض الدراسات في الدول المتقدمة مثل دراسة (Qifeng Wu, 2020) ودراسة(Ru-Je Lee et al., 2020) حيث تؤكد هذه الدراسات علي أن محددات التحصين الإداري وخاصة أزدواجية دور المدير التنفيذي ومدة بقائه لها تأثير معنوي سلبي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

٢- هناك تأثير للمتغيرات الرقابية علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بالشركات المصرية، كالتالي:

-هناك علاقة أيجابية بين حجم الشركة (SIZE) وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، حيث ان الشركات الكبيرة لديها كفاءات مالية تجعلها قادرة على تطبيق سياسات موحدة في إعداد القوائم المالية طبقا للمعايير المحاسبية وهو ما يجعل لمعلومات القوائم المالية لديها قابلية أكبر للمقارنة مع الشركات الأخري المماثلة، وهذا ينتج عنه زيادة جودة التقارير المالية.

-هناك علاقة سلبية بين الرافعة المالية (LEV) وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بالشركات المصرية، حيث ان الشركات التي لديها رافعة مالية مرتفعة يكون لديها قدرة أقل في أتباع نفس السياسات المحاسبية التي تمكنها من المقارنة مع بيانات القوائم المالية للمقارنة للشركات الأخري المماثلة.

-هناك علاقية ايجابية بين كل من (Grow –AGE) و قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة ، فكلما زاد معدل النمو أو كانت الشركة أكبر سنا يكون لديها الأمكانيات والكفاءات البشرية التي تمكنها من تطبيق المعايير المحاسبية في إعداد قوائمها المالية مثل الشركات الأخري المماثلة، وهذا يزيد من قابلية المعلومات المحاسبية بقوائمها المالية للمقارنة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الأنحدار لقياس تأثير محددات التحصين الإداري (حجم الملكية الإدارية – ازدواجية دور المدير التنفيذي – عمر المدير التنفيذي – مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه) علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بالشركات محل العينة كالتالي:

$$AIC.\ I,t = 0.043 - 0.271(\ Adm.Own.\ I,t) - 0.310\ (\ CEO\text{-}Dual.\ I,t) - 0.263(\ CEO\text{-}Age.\ I,t) - 0.197(\ CEO\text{-}Tenure.\ I,t + 0.231\ (SIZE\ I,t\ ) - 0.029(LEV\ I,t\ ) + 0.224\ (F.AGE\ I,t\ ) + 0.298\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t$$

ومما سبق، يمكننا **قبول صحة الفرض الرئيسي الأول** وهو وجود أثر سلبي لمحددات التحصين الإداري علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في الشركات محل العينة وقبول الفروض الفرعية (H1a-H1b-H1c-H1d) حيث تبين التأثير السلبي لكل متغير من المتغيرات المستقلة الفرعية علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في الشركات محل العينة.

٢/٤/٢/٦: اختبار صحة الفرض الثاني

ويتعلق الفرض الثاني بقياس تأثير محددات التحصين الإداري على مستوي ممارسات التجنب الضريبي، حيث ينص الفرض الثاني علي:

H2 : هناك أثر أيجابي ذات دلالة إحصائية لمحددات التحصين الإداري علي مستوي ممارسات التجنب الضريبي .

ويتم قياس تأثير محددات التحصين الإداري على مستوي ممارسات التجنب الضريبي من خلال النموذج التطبيقي السادس، حيث يمكن تمثيل هذا النموذج احصائياً كما يلي:

$$ETR.\ I,t = \beta0 + \beta1(\ Adm.Own.\ I,t) + \beta2(\ CEO\text{-}Dual.\ I,t) + \beta3(\ CEO\text{-}Age.\ I,t) + \beta4(\ CEO\text{-}Tenure.\ I,t)\ \ \beta5\ (SIZE\ I,t\ ) + \beta6(LEV\ I,t\ ) + \beta7(F.AGE\ I,t\ ) + \beta8\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t.$$

وقد ظهرت نتائج تحليل الأنحدار لقياس أثر محددات التحصين الإداري على مستوي ممارسات التجنب الضريبي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الأنحدار الخطي المتعدد (طبقا للنموذج السادس)

المتغير التابع	معدل الضريبة الفعلي ETR				
	Unstandardized Coefficients		standardized Coefficients	T- Test	
المتغيرات المستقلة	B	Std. Error	Beta	T	P. value
Constant	0.026	0.019		2.174	^0.01
Adm.Own.	-0.304	0.005	-0.109	-7.548**	0.000
CEO.Dual.	-0.317	0.004	-0.121	-8.136**	0.000
CEO.Age	-0.251	0.011	-0.114	-6.791**	0.000
CEO.Tun.	-0.214	0.013	-0.110	-6.153**	0.000
SIZE	0. 217	0.007	-0.215	4.837**	0.000
LEV	-0.073	0.021	0.179	-3.529**	0.000
GROw	0.186	0.012	-0.312	3.673**	0.000
F. Age	0.202	0.017	-0.247	1.974*	0.038
ملخص نتائج نموذج الانحدار طبقا للنموذج السادس (اختبار صحة الفرض الثاني)	معامل الأرتباط المتعدد R= 0.712				
	معامل التحديد R2=0.614				
	معامل التحديد المعدل Adjust R2 =0.57 3				
	قيمة F المستخرجة من تحليل التباين (ANOVA) = 162.331 P. value= 0.000				
	Std. Error = 0.17				

a. Predictors: (Constant), Adm.Own, CEO.Dual., CEO.Age, CEO.Tun., SIZE, LEV, GROw, Firm Age, Dependent Variable: ETR

ويتضح للباحثة من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjust R2 =0.573) وهو ما يعكس القوة التفسيرية فوق المتوسطة لنموذج الأنحدار، نظرا لأن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال ذلك النموذج، أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج المستخدم، فيمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 162.331 وهي أعلي بكثير من قيمة (F)الجدولية وبمستوي معنوية عالية (0.000)، وهذا يدل علي ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وبالتالي صلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة .

وقد أظهرت نتائج الأنحدار بالجدول السابق رقم (٦) أن محددات التحصين الإداري لها تأثير سلبي علي معدل الضريبة الفعلي (ETR) وهو مايعني أن زيادة محددات التحصين الإداري تقلل من معدل الضريبة المحصلة وبالتالي زيادة ممارسات التجنب الضريبي،فكلما زاد التحصين الإداري وقوة المدير التنفيذي زاد أتجاه الإدارة لتجنب الضرائب، حيث كانت أشارات معامل الأنحدار (β1,β2,β3,β4) سالبة مع معدل أداء الضريبة الفعلي (ETR) وكانت القيمة الأحتمالية لها (Sig.=0.000)،كما أن لبعض المتغيرات الرقابية تأثير أيجابي علي معدل الضريبة الفعلي مثل (Size- GROw – F.Age) وبالتالي تخفض ممارسات التجنب الضريبي ، مما يؤكد علي قوة تأثير محددات التحصين الإداري وبعض المتغيرات الرقابية علي ممارسات التجنب الضريبي للشركات المصرية محل العينة، وهو ما يتماشي مع بعض الدراسات في الدول المتقدمة مثل دراسة (Ru-Je Lee et al., 2020) ودراسة (Kubick T. et al., 2017) حيث تؤكدان علي أن زيادة التحصين

الإداري للمديرين يزيد من ممارسات التجنب الضريبي، وهو يمثل أحد المخاطر التي تؤثر مستقبلا علي سمعة الشركة .

كما أظهرت النتائج السابقة وجود تأثير معنوي أيجابي للرافعة المالية ((Lev على مستوي التجنب الضريبي، حيث يؤدي زيادة معدل الرافعة المالية الي زيادة ممارسات التجنب الضريبي.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الأنحدار لقياس تأثير محددات التحصين الإداري على معدل الضريبة الفعلي بالشركات محل العينة كالتالي:

$$ETR.\ I,t = 0.026 - 0.304(\ Adm.Own.\ I,\ t) - 0.317(CEO\text{-}Dual.\ I,\ t) - 0.251(CEO\text{-}Age.\ I,\ t) - 0.214(CEO\text{-}Tenure.\ I,t) + 0.217\ (SIZE\ I,t\ ) - 0.073(LEV\ I,t\ ) + 0.186(AGE\ I,t\ ) + 0.202\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t.$$

ومما سبق يتضح أن محددات التحصين الإداري تقلل من معدل الأداء الفعلي للضريبة (ETR) وبالتالي تزيد من ممارسات التجنب الضريبي، ومن هنا يمكننا قبول **صحة الفرض الثاني** وهو وجود تأثير أيجابي ذا دلالة معنوية لمحددات التحصين الإداري على ممارسات التجنب الضريبي بالشركات محل العينة.

٣/٤/٢/٦: اختبار صحة الفرض الثالث

حيث يتعلق الفرض الثالث بقياس تأثير قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي، حيث ينص الفرض الثاني علي:

H3 : هناك أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لمستوي قابلية المعلومات المحاسبية علي مستوي ممارسات التجنب الضريبي .

ويتم قياس تأثير قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على مستوي ممارسات التجنب الضريبي من خلال النموذج التطبيقي السابع لقياس تلك العلاقة، حيث يمكن تمثيل هذا النموذج احصائياً كما يلي:

$$ETR.\ I,t = \beta0 + \beta1(AIC\ .\ I,t) + \beta2\ (SIZE\ I,t\ ) + \beta3(LEV\ I,t\ ) + \beta4(F.AGE\ I,t) + \beta5\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t$$

وقد ظهرت نتائج تحليل الأنحدار لقياس أثر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على مستوي ممارسات التجنب الضريبي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الأنحدار الخطي المتعدد (طبقا للنموذج السابع)

المتغير التابع	معدل الضريبة الفعلي ETR				
	Unstandardized Coefficients		standardized Coefficients	T- Test	
المتغيرات المستقلة	B	Std. Error	Beta	T	P. value
Constant	0.027	0.019		2.207	0.015
AIC	0.524	0.004	0.112	8.624**	0.000
SIZE	0. 314	0.006	0.231	5.357**	0.000
LEV	-0.041	0.023	-0.179	-4.153**	0.000
GROw	0.247	0.011	0.289	3.133*	0.000
F. Age	0.212	0.018	0.262	2.812*	0.035
ملخص نتائج نموذج الانحدار طبقا للنموذج السابع (اختبار صحة الفرض الثالث)	معامل الأرتباط المتعدد R= 0.712				
	معامل التحديد *R2=0.592*				
	معامل التحديد المعدل Adjust R2 =0.561				
	قيمة F المستخرجة من تحليل التباين (ANOVA) = 149.373 P. value= 0.000				
	Std. Error = 0.18				

a. Predictors: (Constant), AIC, SIZE, LEV, GROW, F. Age, Dependent Variable: ETR

ويتضح للباحثة من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjust R2 =0.561) وهو ما يعكس القوة التفسيرية الجيدة لنموذج الأنحدار، نظرا لأن أغلب المتغيرات يمكن تفسيرها من خلال ذلك النموذج، أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج المستخدم، فيمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA)، حيث بلغت قيمة (F)المحسوبة 149.373 وهي أعلي بكثير من قيمة (F)الجدولية وبمستوي معنوية عالية (0.000)، وهذا يدل علي ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وبالتالي صلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة .

وقد أظهرت نتائج الأنحدار بالجدول السابق رقم (٧) أن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لها تأثير معنوي أيجابي علي معدل الأداء الفعلي للضريبة (ETR) وبالتالي تأثير سلبي علي ممارسات التجنب الضريبي، حيث كانت أشارة معامل الأنحدار (β1=0.524) لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة علي معدل الضريبة الفعلي موجبة وبدرجة تأثير تصل الي ٥٢,٤٪ وكانت القيمة الأحتمالية لها (Sig.=0.000)،بالأضافة الي التأثير الأيجابي لبعض المتغيرات الرقابية علي معدل الضريبة الفعلي ETR مثل (Size- GROW – F.Age) مما يعني التأثير السلبي علي ممارسات التجنب الضريبي، مما يؤكد علي قوة تأثير AIC وبعض المتغيرات الرقابية علي ممارسات التجنب الضريبي بالشركات المصرية محل العينة وهو ما يتماشي مع بعض الدراسات في الدول المتقدمة مثل دراسة (Li Qingyuan & Wang Lumeng ,2021) حيث تؤكد على أن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تخفض من سلوك الإدارة في ممارسات التجنب الضريبي .

كما أظهرت النتائج السابقة وجود تأثير معنوي سلبي للرافعة المالية (Lev) على معدل الضريبة الفعلي، وبالتالي يؤدي زيادة معدل الرافعة المالية الي قيام أدارة الشركة بممارسات التجنب الضريبي لتوفير بعض الموارد لسداد الأستحقاقات قصيرة الأجل علي الشركة .

وبالتالي يمكن صياغة نموذج الأنحدار لقياس تأثير قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على معدل الضريبة الفعلي بالشركات محل العينة كالتالي:

$$ETR.\ I,t = 0.027 + 0.524(AIC.\ I,t) + 0.314\ (SIZE\ I,t\ ) - 0.041(LEV\ I,t\ ) + 0.212(F.AGE\ I,t) + 0.247\ (GROW\ I,t\ ) + \varepsilon\ I,t$$

ومما سبق يتضح أن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تزيد من معدل الأداء الفعلي للضريبة (ETR) وبالتالي تخفض من ممارسات التجنب الضريبي، وبالتالي يمكننا قبول **صحة الفرض الثالث** وهو وجود تأثير سلبي ذا دلالة إحصائية لقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي بالشركات محل العينة.

٧-النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

١/٧: نتائج البحث:

في نهاية هذا البحث يمكن للباحثة أستخلاص أهم النتائج، كالتالي:

- يهدف البحث الي دراسة تأثير آليات التحصين الإدارى وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة كمتغيرات مستقلةعلى ممارسات التجنب الضريبي للشركات من خلال عينة عشوائية من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

- التحصين الإداري يعني أن المديرين لديهم مراقبة أقل من مجلس الإدارة والمساهمين من هؤلاء المديرين غير المتحصنين، وتزداد تكاليف الوكالة مع انخفاض مراقبة مجلس الإدارة والمساهمين، وبالتالي فإن المديرين الراسخين يديرون بسهولة الأعمال التي تحقق مصلحتهم الشخصية بدلاً من مصالح المساهمين.

- خلصت الدراسة إلى أن تحصين الإدارة يؤثر سلبا علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة ويؤثر أيجابا على ممارسات التجنب الضريبي.

- تنبع القرارات التشغيلية للمديرين الراسخين من ضعف مراقبة مجلس الإدارة الذي يحول الأنشطة الاقتصادية لشركاتهم، وتؤدي قراراتهم المتعلقة بإعداد التقارير المالية معًا إلى إمكانية مقارنة محاسبية أقل من نظرائهم في الصناعة، وعادة ما يستفيد المديرون المتحصنون من المراقبة المخفّضة لحماية أنفسهم.

- أن التحصين الإداري يكون أكثر وضوحًا في البيئات التنظيمية الضعيفة والتي يمكن للمديرين الراسخين استغلالها في تحقيق مصالح شخصية لهم.

- يلعب الرؤساء التنفيذيون دورًا محوريًا في تحديد مستوي التجنب الضريبي للشركات، ومع ذلك فإن تأثير الرئيس التنفيذي على مستوى التجنب الضريبي سيختلف نظرًا لنقاط القوة المختلفة لسلطة الرئيس التنفيذي.

- أن هناك ارتباطًا مهمًا وإيجابيًا بين حجم الملكية الإدارية وممارسات التجنب الضريبي، وقد يرجع ذلك إلى أن الرؤساء التنفيذيين ذوي الملكية العالية يسعون إلى إدارة الأرباح من خلال ممارسات التجنب الضريبي.

- تشـــير النتائج إلى أن المديرين الراســـخين يميلون إلى تجاهل فائدة قابلية المعلومات المحاســـبية للمقارنة، وتتوافق هذه النتيجة أيضًـــا مع بعض الدراســـات الســـابقة التي تفيد بأن العائد غير الطبيعي السلبي للأستثمارات يرجع إلى تحصن الرئيس التنفيذي.

- قد تساعد نتائج هذا البحث في توضيح كيفية تأثير نقاط قوة الرئيس التنفيذي على سلوكيات الإدارة تجاه التجنب الضريبي، وهذا يمكن أن يساعد أصحاب الشركات على فهم أفضل لموقف الإدارة تجاه التجنب الضريبي، وفي غضون ذلك يمكن للسلطات الضريبية أن تفهم بشكل أفضل العلاقة بين سلطة الرئيس التنفيذي وتجنب ضرائب الشركات، حيث يمكن أن تكون خصائص المدير التنفيذي بمثابة مرجع لاختيار الإدارة الضريبية للملفات التي تخضع للفحص الضريبي.

- يعتبر التجنب الضريبي محور تركيز كثير من الأكاديميين ومصلحة الضرائب، وبالتالي يقوم هذا البحث بدراسة أثر قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على تجنب ضريبة الشركات، حيث توضح نتائج البحث أنه يمكن تخفيض التجنب الضريبي من خلال تحسين إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

- يكون تأثير امكانية مقارنة المعلومات المحاسبية على التجنب الضريبي أكثر وضوحًا بالنسبة للشركات التي لديها بيئة معلومات أكثر غموضًا ومنافسة أكثر شراسة.

- أن مقارنة المعلومات المحاسبية نفسها لها تأثير الحوكمة على التجنب الضريبى، كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية وخاصة قابلية مقارنة البيانات المالية له أهمية كبيرة في تقييد سلوك التجنب الضريبي.

- من منظور أهداف المحاسبة يمكن أن يؤدى تحسين قابيلة البيانات المحاسبية للمقارنة الي زيادة دعم نظام المحاسبة لفرض الضرائب في الاقتصاد الكلي ويتوافق مع متطلبات نظام المحاسبة للتنسيق مع قوانين الضرائب.

- يمكن أن تلعب مقارنة المعلومات المحاسبية دور الحوكمة ويمكن أن تزيد من نقل المعلومات وبالتالى زيادة كفاءة الرقابة على الشركات ومنع تكلفة الوكالة للتجنب الضريبي وبالتالي ردع سلوكيات التجنب الضريبي من جانب إدارة الشركات.

- إن مقارنة المعلومات المحاسبية تساعد في تعزيز فعالية قانون الضرائب بالإضافة إلى العمل ككقوة بديلة لتطبيق الضرائب، حيث إنها تحسن قدرة نظام المحاسبة في دعم وتوفير المعلومات الجيدة عن أداء الشركات وبالتالي تحسين أداء النظام الضريبي في مصر.

- تساهم قابلية القوائم المالية للمقارنة وجودة المعلومات المحاسبية في تقليل بعض المشكلات مثل عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة وتخفيض ممارسات التجنب الضريبي.

- تزيد نتائج هذه الدراسة من وعي المستثمرين والمستخدمين الآخرين بممارسات التجنب الضريبي، لذلك يُنصح بالتركيز أكثر على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، لأن القابلية للمقارنة هي سمة نوعية مهمة لجودة المعلومات االمحاسبية تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف في الأداء المالي للشركات.

- توفر هذه الدراسة توضيحا لنظرية الوكالة من حيث الملكية الإدارية وازدواجية دور الرئيس التنفيذي، حيث وجدت أن اليات التحصين الإداري تقلل من قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، بينما تزيد سلوك المديرين في القيام بممارسات التجنب الضريبي.

٢/٧: توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة قيام مجلس إدارة الشركات بتقليص فترة عمل الرئيس التنفيذي لتقليل أثرها السلبي علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وعلى التجنب الضريبي.

- ضرورة أهتمام الشركات بمقارنة معلومات القوائم المالية لديها بمعلومات القوائم المالية للشركات النظيرة في نفس الصناعة، حيث يساعد ذلك على تخفيض سلوك الإدارة في ممارسات التجنب الضريبي.

- ضرورة مراقبة مجلس الإدارة والمساهمين لمحددات التحصين الإداري والتي تؤثر سلبا على مصالح المساهمين، نتيجة أستغلال المديرين المتحصنين لسلطاتهم في تحقيق أرباح لمصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين.

٣/٧: البحوث المستقبلية:

تري الباحثة أنه في ضوء نتائج وتوصيات البحث الحالي، فانه يمكن أن تتناول بعض البحوث المستقبلية ما يلي:

- في الدراسة التطبيقية للبحث الحالي تم الأعتماد على عينة من الشركات يعتبر صغير نسبيًا (٣٢ شركة) من القطاع الصناعي فقط، وبالتالي يمكن للبحوث المستقبلية استخدام حجم عينة أكبر من الشركات في قطاعات مختلفة، ومعرفة تأثير ذلك على نتائج الدراسة التطبيقية.

- أستخدم البحث الحالي المحددات الأربعة الأكثر شيوعًا للتحصين الإداري، ويمكن أن تكون هناك بعض المحددات ذات صلة في التحقق من العلاقات المفترضة، وبالتالي يمكن أن تشمل الأبحاث المستقبلية أبعادًا إضافية للتحصين الإداري من أجل فهم الفروض وشرحها بشكل أفضل.

بالأضافة لذلك يمكن البحث مستقبلا في النقاط التالية:

- دراسة تاثير العلاقة بين آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى على جودة الأرباح بالشركات.

- دراسة تأثير آليات التحصين الإدارى على علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة بأداء المسئولية الإجتماعية بالشركات.

- أستخدام محددات أخري للتحصين الإداري وقياس أثرها على ممارسات التجنب الضريبي وذلك من خلال دراسة مقارنة مع بعض الدول الأخري.

٨- مراجع البحث

- Akbari, F., Salehi, M., & Bagherpour Vlashani, M. ,2018, The effect of managerial ability on tax avoidance by classical and Bayesian econometrics in multilevel models: Evidence of Iran. International Journal of Emerging Markets, 13(6). https://doi.org/10.1108/IJoEM-09-2018-0367.

- Ammari, A., Ayed, N. B., & Ellouze, A. ,2016, The interaction between Board Independence and CEO entrenchment on Tobin's Q. International Journal of Business & EconomicStrategy, 4.

- Anissa Dakhli,2021, The impact of ownership structure on corporate tax avoidance with corporate social responsibility as mediating variable, Journal of Financial Crime, Emerald Publishing Limited, DOI 10.1108/JFC-07-2021-015.

- Armstrong, C. S., Balakrishnan, K., & Cohen, D. ,2012, Corporate governance and the information environment: Evidence from state antitakeover laws. Journal of Accounting and Economics, 53(1-2).

-Atwood, T.J., & Lewellen, C. ,2018, The complementarity between tax avoidance and manager diversion: Evidence from tax haven firms. Contemporary Accounting Research. Accepted Paper.

-Austin, C. R., and R. J. Wilson ,2017, An Examination of Reputational Costs and Tax Avoidance: Evidence from Firms with Valuable Consumer Brands, The Journal of the American Taxation Association, Vol.39(1).

- Bebchuk, L., Cohen, A., & Ferrell, A. ,2009, What matters in corporate governance? The Review of financial studies, 22(2).

- Bousetta Mohamed,2021, Managerial Entrenchment and Firm Performance, Evidence from Moroccan Listed Companies, Central European Management Journal" Vol. 29, No. 3/2021, ISSN: 2658-0845, e-ISSN: 2658-2430.

-Bradshaw, M., Liao, G.M., & Ma, M. ,2018, Agency costs and tax planning when the government is a major shareholder. Journal of Accounting and Economics. Retrieved from https://doi.org/10. 1016/j.jacceco.2018.10.002.

-Chen, T., & Lin, C., 2017, Does Information Asymmetry Affect Corporate Tax Aggressiveness? Journal of Financial and Quantitative Analysis, 52(5).

-Christelle Antounian, Mustafa A., Dah MostafaHarakeh,2021, Excessive managerial entrenchment, corporate governance, and firm performance. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2021.101392Get rights and content.

- De Franco, G., Kothari, S. P., & Verdi, R. S. ,2011, The benefits of financial statement comparability. Journal of Accounting Research, 49(4).

- Desai, M., Dyck, A., & Zingales, L.,2007, Theft and taxes. Journal of Financial Economics, 84(3).

- Dyreng, S.D., Hanlon, M., & Maydrew, E.L. ,2010, The effect of executives on corporate tax avoidance. The Accounting Review, 85(4).

- Ebenezer K. Lamptey, Alex Tang, Isaac Bonaparte, 2021, Does managerial entrenchment affect audit report lag? Published: by Virtus Interpress in Corporate Ownership and Control Corporate Ownership and Control, Volume 18; https://doi.org/10.22495/cocv18i3art4.

- Fang, V.W., Iselin, M., & Zhang, G.Q. ,2018, Consistency as a path to comparability: Benefits and costs. SSRN Working Paper.

- Financial Accounting Standards Board, 2018, Qualitative Characteristics of Accounting Information. Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Source: https://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1218220132570.

- García-Sánchez, M., Hussain, N., Khan, S., & Martínez-Ferrero, J. ,2020, Managerial entrenchment, corporate social responsibility, and earnings management. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 27(4). https://doi.org/10.1002/csr.1928.

- Halioui, K., Souhir, N., & Ben Abdelaziz, F. ,2016, Corporate governance, CEO compensation and tax aggressiveness: Evidence from American firms listed on the NASDAQ100, Review of Accounting and Finance, 15(4).

- Hashemi Dehchi, M., Izadinia, N., & Amiri, H. ,2020, The Effect of Financial Statement

Comparability on the Relevance of Accounting Information with Emphasis on the Role of Sophistication Investors and Information Asymmetry. Accounting and Auditing Review, 27(3).

-Hoi, C.K., Wu, Q., & Zhang, H. ,2013, Is Corporate Social Responsibility (CSR) associated with tax avoidance? Evidence from irresponsible CSR activities. The Accounting Review, 88.

- Hope, O. K., & Thomas, W. B. ,2008, Managerial empire building and firm disclosure. Journal of Accounting Research, 46(3).

-Jared A. Moore, Sanghyun Suh, Edward M. Werner, 2017, Dual entrenchment and tax management: Classified boards and family firms, Journal of Business Research, 79(2), DOI: 10.1016/j.jbusres.2017.06.007.

- Kerr, J., 2019, Transparency, Information Shocks, and Tax Avoidance, Contemporary Accounting Research 36 (2).

- Kim, J. B., Li, L., Lu, L. Y., & Yu, Y. ,2016, Financial statement comparability and expected crash risk. Journal of Accounting and Economics, 61(2-3).

- Kubick, T., and G. Lockhart, 2017, Overconfidence, CEO Awards, and Corporate Tax aggressiveness, Journal of Business Finance and Accounting 44(5).

- Lan Le-Phuong Pham1, Duc Hong Vo.,2019, Firm History and Managerial Entrenchment: Empirical Evidence for Vietnam Listed Firms, Journal of Reviews on Global Economics, 2019, 8.

- Li Qingyuan & Wang Lumeng,2021, Financial statement comparability and corporate tax avoidance, China Journal of Accounting Studies, Vol.6, No.4 https://www.tandfonline.com/loi/rcja21.

- Lin, Y. C., Wang, Y. C. Chiou, J. R., & Huang, H. W. ,2014, CEO characteristics and internal control quality. Corporate Governance: An International Review, 22(1).

- Lovata, L. M., Schoenecker, T. S., & Costigan, M. L. ,2016, CEO characteristics, compensation and real activity management in manufacturing companies. Academy of Accounting andFinancial Studies Journal, 20(3).

- Maali Kachouri, Bassem Salhi Anis Jarboui, 2020, The impact of gender diversity on the relationship between managerial entrenchment and corporate social responsibility: evidence from UK companies, Journal of Global Responsibility, Vol. 11 (3).

- Mahdi Khazaei, Hasan Zalaghi, Abbas Aflatooni, 2019, Impacts of Management Ability on of Financial Statement Comparability, Journal of Accounting Knowledge/ Vol. 10/ No. 2/ Summer 2019/Ser.37.

- Mahdi Salehi, Mahmoud Lari Dashtbayaz, Masoud Mohtashami, 2021, The Effects of Corporate Characteristics on Managerial Entrenchment, Iranian Journal of Management Studies (IJMS), Vol. 14, No. 1, Winter 2021.

- Mahdi Salehi, 2021, The relationship between managerial attributes and firm risk –taking, The current issue and full text archive of this journal is available on Emerald Insight at: https://www.emerald.com/insight/1754-2731.htm

- Mahdi Salehi, Hussein Alkhyyoon ,2021, The relationship between managerial entrenchment, social responsibility, and firm's risk-taking and shareholders, Social Responsibility Journal, 10.1108/srj-10-2021-0339.

-M. Kachouri, Bassem Salhi, Anis Jarboui,2020, The impact of gender diversity on the relationship between managerial entrenchment and corporate social responsibility: evidence from UK companies, Journal of Global Responsibility, OI:10.1108/jgr-09-2019-0084.

- Maryam Seifzadeh, 2021, The relationship between management entrenchment and financial statement fraud, the current issue and full text archive of this journal is available on Emerald Insight at: https://www.emerald.com/insight/1472-5967.htm.

-Mohammad Almaleki, Mahdi Salehi and Mahdi Moradi,2021, The relationship between narcissism, managerial overconfidence and comparability of financial statements of listed companies, Journal of Facilities Management .Emerald Publishing Limited, DOI 10.1108/JFM-01-2021-000.

- Qifeng Wu, 2020, Managerial Entrenchment and Financial Reporting Comparability, University of Texas at El Paso, https://scholarworks.utep.edu/open_etd/3062.

- Rodabeh Havasi, Roya Darabi,2016, The Effect of Auditor's Industry Specialization on the Quality of Financial Reporting of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange, Asian Social Science, Volume 12; https://doi.org/10.5539/ass.v12n8p92.

- Ru-Je Lee, Hui-Sung Kao,2020, THE EFFECT OF CEO POWER ON TAX AVOIDANCE: EVIDENCE FROM TAIWAN, Global Journal of Business Research, Vol. 14, No. 1.

- Salehi, A. A. & Kamardin, H. ,2015, The Relationship between CEO dualities, directors' independence and discretionary accruals in the Nigerian industrial goods companies. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 12(12).

- Salehi, M., Mahmoudabady, M. and Adibian, M.S. ,2019, The Relationship between Managerial Entrenchment, Earnings Management, and Firm Innovation. International Journal of Productivityand Performance Management, 67(9), https://doi.org/10.1108/IJPPM-03-2019- 0097.

-Seyed Mozaffar Mirbargkar, Saeed Shahriyari, Forough Lotfi,2020, THE MEDIATING ROLE OF ACCOUNTING INFORMATION QUALITY ON THE RELATIONSHIP BETWEEN COMPARABILITY OF FINANCIAL STATEMENTS AND CASH HOLDINGS: EVIDENCE FROM SELECTED IRANIAN COMPANIES, International Transaction Journal of Engineering, Management, & Applied Sciences & Technologies. Volume 10 No.15.

-Steven Khosasi, Rizky Eriandani,2021, CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DAN EARNINGS MANAGEMENT: MANAGERIAL ENTRENCHMENT SEBAGAI VARIABEL MODERASI, - JIAFE Jurnal Ilmiah Akuntansi Fakultas Ekonomi) Vol. 7 No. 1, Juni 2021. https://journal.unpak.ac.id/index.php/jiafe P-ISSN: 2502-3020, E-ISSN: 2502-4159 23.

- Temitope Olamide Fagbemi, Olubunmi Florence Osemene, Oyinlade Agbaje,2020, Management Entrenchment, Firm Characteristics and Earnings Management of Conglomerate Companies in Nigeria, Journal Administrasi Bisnis, Volume 9, Nomor 1, Maret 2020, P-ISSN: 2252-3294 E-ISSN: 2548-4923.

Effect of the Relationship Between the Managerial Entrenchment Determinants and the Accounting Information Comparability on Tax Avoidance Practices (An Applied study on Egyptian Companies Listed in the Stock Exchange)

Dr. Hagar Abdelrahman Abdelfattah
Lecturer, Accounting Department
Faculty of Commerce, Beni- suef University

Abstract

The purpose of this study is to investigate effect of the managerial entrenchment determinants and the accounting information comparability on tax avoidance practices by applying on the Egyptian companies listed in the stock exchange.

In order to achieve the study objectives, We examine effect the managerial entrenchment determinants on the accounting information comparability (as an intermediate variable) and measure effect the managerial entrenchment determinants on tax avoidance practices (as a dependent variable), besides measure the impact of the accounting information comparability on tax avoidance practices, we used content analysis method by applying regression analysis to measure the effect of the independent variables (the managerial entrenchment determinants and the accounting information comparability) on the tax avoidance activities (dependent variable).

This study was applied on a sample of 32 Egyptian companies listed at Egyptian Security Exchange during the period 2017-2020, multiple regression analysis was used to ascertain the relationship between the study variables.

The results of the study showed that a negative relationship between the managerial entrenchment determinants and the accounting information comparability (the first hypothesis), and a positive relationship between the managerial entrenchment determinants and the tax avoidance activities (the second hypothesis), and also the results showed a negative relationship between the accounting information comparability and the tax avoidance activities (The third hypothesis).

This study recommends that the necessity of companies' interest in studying the negative impact of the managerial entrenchment determinants by limiting the powers of the CEO, reducing his stay period in office and reducing administrative ownership, with the need to direct attention to the financial statements comparability as one of the qualitative characteristics of the accounting information quality and its role in limiting the tax avoidance practices.

Keywords: The managerial entrenchment determinants - The accounting information comparability -The tax avoidance practices